اتحاد مصارف الإمارات
UAE BANKS FEDERATION

التقرير السنوي
2020

اتحاد مصارف الامارات
للتواصل:
جمال صالح (المدير العام)
صندوق بريد 44307 | أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4467706 2 971+ | فاكس: 4463718 2 971+
www.uaebf.ae | info@uaebf.ae

/uae-banks-federation
/UAEBanksFederation
UAE Banks Federation
@uaebf

الفهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة	4-5
نبذة عن الاتحاد / نظرة عامة	6-7
مباديء اتحاد مصارف الإمارات / الرؤية / الرسالة / القيم	8-9
الحوكمة	10-11
مجلس الإدارة / اجتماعات مجلس الإدارة	12-13
المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين	14-15
اللجان الفنية	16-17
الإدارة والتنظيم	18-19
الاقتصاد العالمي	20-21
اقتصاد الإمارات	22-25
القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة	26-29
أبرز مبادرات الاتحاد	30-33
خطة الدعم الاقتصادي / دعم الحكومة الاتحادية	34-35
اجتماعات إستراتيجية	36-37
المؤتمرات والأنشطة	38-41
مبادرات اتحاد المصارف الخاصة بتداعيات جائحة (كوفيد-19)	42-43
سويفت	44
أعضاء اتحاد مصارف الإمارات	45

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

يسعدني في البداية أن أتقدّم بالتهنئة إلى القيادةِ الرشيدة لدولة الإمارات ولجميع مواطني ومقيمي الدولة وللأمة العربية والإسلامية كافة، بمناسبة إطلاق مسبار الأمل إلى كوكب المريخ. إذ أننا في اتحاد مصارف الإمارات نفتخر بهذا الإنجاز التاريخي الذي يُسطّر أنجح النماذج في تحقيق التميز والعزيمة والإرادة لتجاوز أكبر التحديات. فبالرغم من الصِّعاب الكبيرة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، ما انفكّ شعب الإمارات من تسطير إنجازاته العالمية في مختلف المجالات، ويثبت للجميع يوماً تلو الآخر أنه بالفعل وبجدارة شعب اللامستحيل.

مثّل عام 2020 فترةً مليئة بتحدياتٍ غير مسبوقة تمثّلت في تداعياتِ جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها المباشرة على الاقتصاد والتواصل الاجتماعي بشكل خاص، وعلى مجالات الحياة الأخرى بشكل عام، مما أدى إلى توقف تام للأعمال في بعض الدول حول العالم.

وبفضل رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة كانت دولة الإمارات من أسرع الدول في تبنّي خطّة منهجيّة لمواجهة تبعيات هذه المرحلة، حيث قدمت الإمارات النموذج الأمثل والقدوة الملهمة على مستوى العالم في التعامل الناجح مع الأزمات وطرق التعاطي معها، بأسلوب يتسم بالكفاءة والخبرة والحرفية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، حيث بلغت قيمة إجماليّ حزم ومبادرات الدعم الاقتصادي المقدمة من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية منذ بداية الجائحة ما يفوق 395 مليار درهم إماراتي، كما تم إتّخاذ العديد من التدابير الناجحة لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية والتخفيف من الرسوم والتكاليف لضمان استمرار زخم النشاط التجاري والاقتصادي.

وكان لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الدور الإستراتيجي والفعّال في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 والحفاظ على استقرار النظام النقدي المالي والمصرفي في الدولة عن طريق اتخاذه للإجراءات العملية واللازمة للمرحلة وفي التوقيت الصحيح، عندما أطلق حزمة التحفيز الشاملة و المتمثلة في "خطة الدعم الاقتصادي الموجهة" بالإضافة إلى مجموعة من التدابير المتعلقة بالتمويل والسيولة والإقراض وكفاية رأس المال والعديد من التسهيلات التنظيمية الأخرى، التي وفرت الدعم اللازم لتمكين المصارف والمؤسسات المالية التابعة لها من أداء دورها بفعالية ونجاح، وكل ذلك لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على دعم الأفراد والمؤسسات والشركات المتضرّرة من تداعيات الجائحة.

وأظهر القطاع المصرفي في دولة الإمارات صلابة ومتانة في مواجهة الأزمة وساهم بدور محوري في دعم الخطط التي اعتمدتها حكومتنا الرشيدة لتبقى دولة الإمارات العربية المتحدة آمنة ومزدهرة. كما قامت المصارف الأعضاء في اتحاد المصارف بتقديم كل العون الممكن للعملاء الذين عانوا من تداعيات الجائحة من

خلال تعديل الكثير من المصاريف والرسوم والفوائد عن كاهل المتضررين وتأجيل دفعات أقساطهم. وكذلك وضع القطاع المصرفي صحة وسلامة عملائه وموظفيه في مقدمة أولويات العمل بالإضافة إلى حماية مصالحهم المالية، وتعزيزاً للمسؤولية المجتمعية عموماً، وذلك من خلال القيام بالعديد من الإجراءات الإحترازية، وذلك في إطار الخطة التي وضعها اتحاد مصارف الإمارات بالتعاون الوثيق والتوجيه من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للجائحة، يُتوقع أن يحقّق الناتج المحليّ الإجماليّ لدولة الإمارات نمواً بنسبة 3.6% مع نهاية عام 2021، وذلك حسب التقديرات الأولية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما تبوأت دولة الإمارات في شهر أكتوبر 2020 المركز الأول عربياً في مؤشر التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، والذي صدر عن مجموعة هورايزون البحثية والمكونة من هيئة خبراءٍ من الأمم المتحدة ومن المنتدى الاقتصادي العالمي.

من مُنطلق حِرص اتحاد مصارف الإمارات وكافة أعضائه على مصالح مواطني ومقيمي دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المرحلة الراهنة، أطلقنا خلال العام 2020 وبالتعاون الحثيث مع المصرف المركزي وشرطة أبوظبي وشرطة دبي، أول حملة وطنية على مُستوى الدولة للتوعية ضد الاحتيال المالي والإلكتروني. وجاء تنظيم هذه الحملة المشتركة في ظل تزايد مخاطر عمليات الاحتيال المالي واستغلال المحتالين لظروف جائحة كوفيد-19، حيث هدفت الحملة إلى تعزيز وعي العملاء وحماية المستهلكين من الطرق العديدة والمختلفة لعمليات الاحتيال المالي.

وفي الختام، لا يسعني إلا تأكيد ثقتنا الكبيرة في قدرتنا على تجاوز هذه الأزمة ونحن أكثر قوّة وصلابة بتضافر الجهود وتعاون فئات مجتمعنا كافة، وذلك كي نستأنف مسيرة النجاح نحو تحقيق كل الطموحات المأمولة لوطننا الحبيب ولصناعة مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة. ونيابة عن نفسي وعن اتحاد مصارف الإمارات وأعضاء مجلس إدارته، أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان أولاً إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على ما أظهره من دعم وتوجيه لنا خلال عام 2020، و إلى القطاع المصرفي في الدولة وكافة أعضاء اتحاد مصارف الإمارات الكرام على ما أظهروه من التعاون المتواصل والتشجيع والمشاركة في مبادرات ومشاريع أعمال الاتحاد لتعزيز مكانة الصناعة المصرفية في الدولة في مواجهة الأزمة، تماشياً مع مقولة سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد حفظه الله: "لا تشلون همّ"، حيث جاءت تلك الرسالة في لحظة تاريخية لتبثّ الأمل والطمأنينة في نفوس كافة القاطنين على أرض الدولة وليؤكد بأن هذا الوقت سيمضي وأنه يتحتم علينا مواجهة الوضع الصعب من خلال تعاون الجميع أفراداً ومؤسسات لتخطي هذه الأزمة .

عبد العزيز عبد الله الغرير
رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات

> إنني فخورٌ لرؤية اتحاد مصارف الإمارات يلعب دوراً هاماً في المساهمة بالتطور الإيجابي الذي يشهده القطاع المصرفي. وعلى الرغم من الظروف العالمية غير المسبوقة التي نشهدها، وبيئة العمل الصعبة بسبب جائحة كوفيد-19، إلا أننا فخورون بإنجازات الاتحاد خلال عام 2020 والفترة المنقضية من عام 2021، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات المعنية بحماية العملاء والمصارف من الهجمات الإلكترونية، وتعزيز مكافحة عمليات الاحتيال والتزوير في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تقديم العديد من الحلول المصرفية المبتكرة.

> مع تشكيل اللجان الست الجديدة، وبالرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19، حققت اللجان ال26 التابعة للاتحاد إنجازات عديدة من خلال تقديم الكثير من المبادرات وتعزيز وتوثيق التعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وشركائنا الآخرين. كما ولعبت هذه اللجان دوراً حيوياً في النظام المصرفي والمالي لما فيه منفعة للدولة وللمجتمع. وأود هنا أن أعرب عن عميق امتناني لرؤساء وأعضاء اللجان على أدائهم المتميز لتطوير وتنفيذ العديد من المبادرات المصرفية المبتكرة بما يتماشى مع رسالة ورؤية الاتحاد، وسنعمل معاً للحفاظ على هذه النجاحات في عام 2021 والأعوام المقبلة.

> تشهد التكنولوجيا تطوراً متواصلاً، مما يعزز من الكفاءات التشغيلية للشركات ويحسن نمط الحياة اليومية للعملاء. حقق القطاع المصرفي الإماراتي بالفعل تقدماً ملموساً في المجال الرقمي، حيث اعتمد أفضل التقنيات الرقمية لإنشاء نظام مالي أكثر قوة وفعالية، ما يدعم رؤية الإمارات التي تهدف إلى تمكين المجتمع على كافة الأصعدة. ويعد الإطلاق المرتقب لمنصة "klip" بمثابة إنجاز بارز في رحلتنا نحو التحول الرقمي، حيث نسعى للحدّ من التداول النقدي في الدولة، وبالتالي التقليل من المخاطر والتكاليف المرتبطة به. نحن على ثقة من أنّ هذه المبادرة الرائدة ستعزز الاقتصاد، وتضيف قيمة حقيقية للشركات والمستهلكين على حد سواء في كافة أنحاء الدولة.

> تعد الثقة من أهم مفاتيح النجاح للقطاع المصرفي، وهي من المبادئ الهامة التي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها لمنح المصارف التقليدية على وجه الخصوص المزايا التنافسية التي تميزها عن الشركاء الجدد في القطاع. ومع ذلك، فإن الثقة لم تعد بالأمر المسلم به، بل ينبغي السعي لاكتسابها بشكل دائم. وينطبق الأمر ذاته على مصارف الدولة التي عملت بجد على مر السنين لزرع الثقة في نفوس عملائها. ويمثل مؤشر الثقة الأحدث الصادر عن اتحاد مصارف الإمارات دليلاً واضحاً على التزام مختلف مؤسسات القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق التميز على الدوام.

40 عاماً من النجاح
لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
خلفاً لمجلس النقد

امتدت المسيرة الاقتصادية والمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة لأكثر من 47 عاماً حيث بدأت منذ العام 1973 عندما أنشئ مجلس النقد والذي كلف بإصدار العملة الوطنية "الدرهم الإماراتي". يصادف يوم العاشر من ديسمبر 2020 مرور أربعين عاماً على تأسيس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في العاشر من ديسمبر 1980 بدلاً عن مجلس النقد، بموجب القانون الاتحادي رقم (10). إن المصرف المركزي ومنذ تأسيسه كان أحد الدعائم الرئيسية في الإنجازات والنجاحات التي حققتها الدولة.

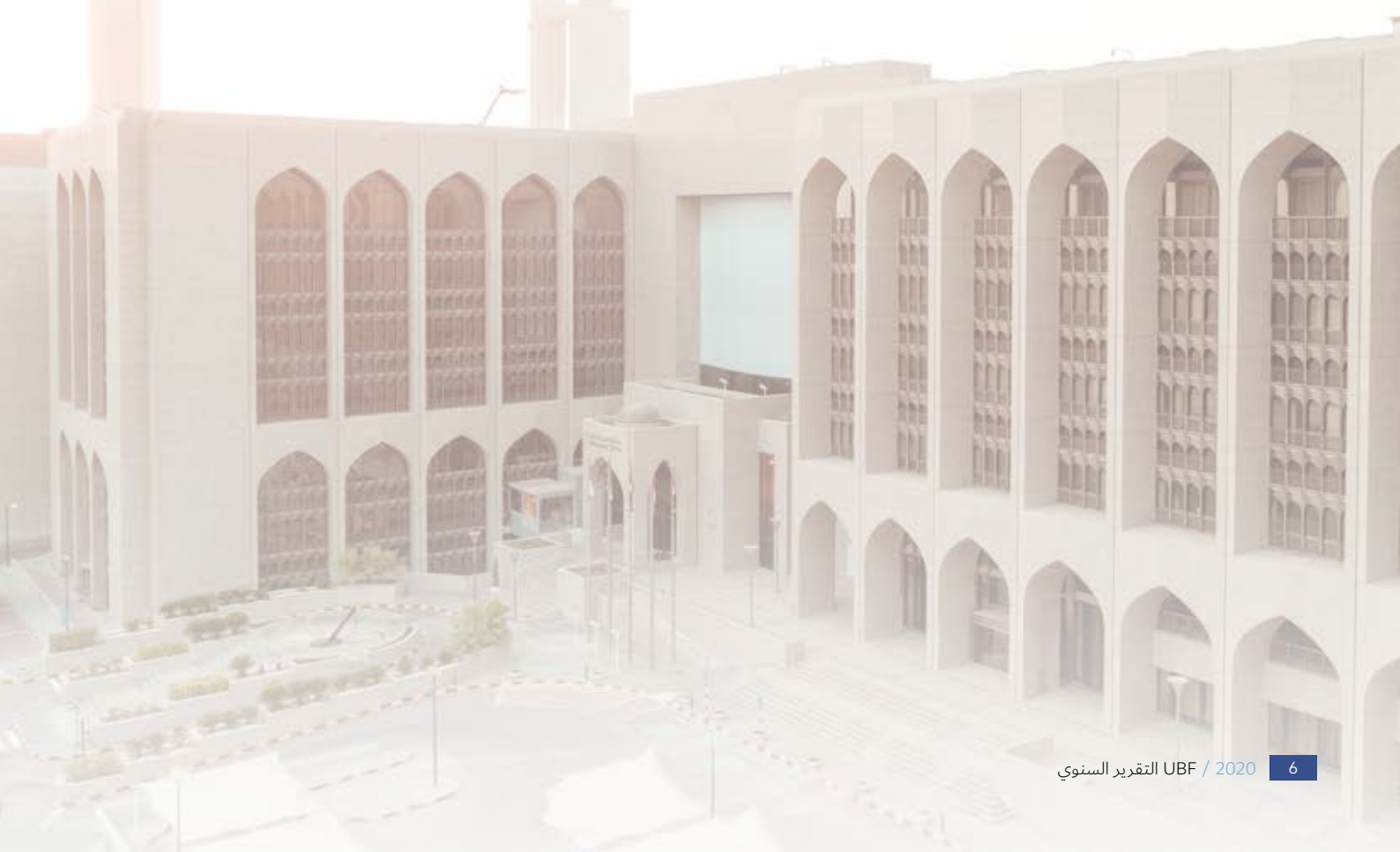

نبذة عن
اتحاد مصارف الإمارات

تأسس اتحاد مصارف الإمارات في عام 1982، وهو جمعية ذات نفع عام تم إشهارها بقرار وزاري من قبل وزارة تنمية المجتمع بهدف تمثيل المصارف والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة،ورعاية مصالحها وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها للارتقاء بالقطاع المصرفي بما يحقق مصلحة القطاع والاقتصاد الوطني بأكمله.

يتولى إدارة الإتحاد مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات، ويتولى مجلس الإدارة تخطيط أنشطة الاتحاد الاستراتيجية والإشراف عليها واتخاذ القرارات ذات الصلة. ويرأس المجلس معالي عبد العزيز عبدالله الغرير، رئيس مجلس إدارة بنك المشرق.

في حين يشرف المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين، المؤلف من الرؤساء التنفيذيين للمصارف الوطنية وكبرى المصارف الخليجية والأجنبية، على تنفيذ السياسات ومتابعة أنشطة الاتحاد، واتخاذ القرارات اللازمة بخصوص جميع القضايا التي تهم القطاع المصرفي.

وتتولى اللجان الفنيّة الثلاث والعشرون واللجان الاستشارية الثلاث، المتخصصة في جميع مجالات العمل المصرفي، في إعداد دراسات حول كافة المواضيع ذات الصلة بالقطاع المصرفي، وتحيلها لاحقاً، من خلال الأمانة العامة، إلى المجلس الاستشاري لاعتمادها. وقد بلغ عدد الأعضاء 52 مصرفاً ومؤسسة عاملة في القطاع المصرفي بنهاية عام 2020.

نظرة عامة

يعتبر اتحاد مصارف الإمارات هيئة مصرفية مهنية رائدة في دولة الامارات تمثل 52 مصرفاً ومؤسسة عاملة في القطاع المصرفي في الدولة. وكونه مؤسسة غير ربحية وهيئة تمثيلية رسمية للقطاع المصرفي، يحرص اتحاد المصارف على التّميّز في التمثيل المهني، ليشكل الصوت الموحّد والجامع للمصارف والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ تأسيسه في عام 1982، وضمن إطار مهمته الأساسية في تعزيز القطاع المصرفي في الدولة، ركز اتحاد المصارف واللجان الفنية التابعة له على التعاون بين الأعضاء والهيئات المعنية في القطاع المصرفي والمالي، وتوفير منصة مثالية لتبادل الأفكار والآراء والتعاون بين أعضائه حول مختلف القضايا التي تهم القطاع المصرفي، والتعامل مع التحديات التي تواجههم من خلال ابتكار الحلول التي تعزز معايير الحوكمة والأطر القانونية، كما يشجع على اعتماد أفضل الممارسات المصرفية. ويؤدي دوراً أساسياً في الارتقاء بالوعي العام حول المساهمات المالية والاقتصادية والاجتماعية للمصارف والمؤسسات العاملة في القطاع.

ويقوم الأعضاء الـ 52 بمشاركة خبراتهم فيما يتعلق بالقضايا المصرفية الهامة والتي تشمل السياسات والإدارة والتمويل والاقتصاد. تشمل قائمة الأعضاء في الاتحاد 20 مصرفاً وطنياً (تجارياً وإسلامياً)، و29 مصرفاً أجنبياً، و3 مؤسسات مالية رائدة ذات عضوية خاصة، كما ويضم اتحاد مصارف الإمارات 23 لجنة فنية متخصصة وثلاث لجان استشارية تتألف كلّ منها من كبار الخبراء في المصارف والمؤسسات الأعضاء، يعملون سوياً ويقدّمون خبراتهم الواسعة حول مختلف القطاعات المصرفية الفرعية. وتساهم هذه اللجان بشكل كبير في تسهيل تبادل المعرفة والخبرات المصرفية لتمكين التعاون بين الأعضاء، في حين تعمل على تطوير سياسات ومبادرات مصرفية جديدة في كل عام.

1982 تأسيس اتحاد مصارف الإمارات

52 عضواً بين مصرف ومؤسسة مالية رائدة

20 مصرفاً وطنياً (تجارياً وإسلامياً)

29 مصرفاً أجنبياً

3 مؤسسات مالية تتمتع بعضوية خاصة

مباديء
اتحاد مصارف الإمارات

يعد اتحاد مصارف الإمارات، الذي تأسس في عام 1982، هيئة مصرفية مهنية رائدة في دولة الامارات تمثل 52 مصرفاً ومؤسسة عاملة في القطاع المصرفي في الدولة. وكونه الهيئة التمثيلية الرسمية للقطاع المصرفي الإماراتي المزدهر، يحرص اتحاد المصارف على التميز في التمثيل المصرفي، ليشكل الصوت الموحّد والجامع للمصارف والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتمثل الدور الرئيسي للاتحاد في تنمية القطاع المصرفي بطريقة مستدامة تعود بالفائدة على المصارف والمؤسسات والعملاء والمجتمع واقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وحماية مصالحهم أجمع.

الرؤية

- التميز والريادة في تمثيل المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء.
- التعبير عن الصوت الجماعي للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الرسالة

1. تكثيف التعاون والاتصال والتفاعل بين الأعضاء حول القضايا المشتركة.
2. تمثيل ودعم مصالح الأعضاء وتنظيم واجباتهم والدفاع عن حقوقهم.
3. تعزيز الرؤية و الوعي العام بالدور الإيجابي الذي يساهم فيه الأعضاء على الصعيد المالي وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. تمكين الموارد البشرية في القطاع المصرفي والارتقاء بمعايير الأداء المصرفي لمواكبة أفضل الممارسات العالمية.
5. توفير المنصة المثالية للأعضاء لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات.
6. تولّي القيادة التمثيلية للأعضاء فيما يخص ابتكار الحلول التي من شأنها تلبية احتياجات السوق المتغيرة.
7. مساندة وتمكين الأعضاء في بناء وتطوير الأعمال التنافسية والمستدامة التي تدعم العملاء والمجتمع والاقتصاد.

القيم

- الاحتراف
- النزاهة والاستقامة
- الشفافية
- الابتكار والإبداع

الحوكمة

يدعو اتّحاد مصارف الإمارات إلى اعتماد نموذج الحوكمة السليم لضمان وضوح المسؤوليات والواجبات لتحفيز الشفافية ولبناء الثقة بين الأطراف المعنية لتعزيز وتمكين التواصل في تحقيق وتطبيق أنشطة اتّحاد مصارف الإمارات الهادفة إلى دعم القطاع المصرفي ودفعه إلى الأمام وإدارة المخاطر والاستفادة من الفرص.

ويتميّز نموذج الحوكمة المعتمد لدى اتّحاد مصارف الإمارات بأربع مستويات تشمل الرؤية الاستراتيجية والإشراف والتنفيذ والمتابعة.

1. **مجلس الإدارة:** يحدد التوجه الإستراتيجي لاتحاد مصارف الإمارات.

2. **المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين:** يقدم المشورة لمجلس الإدارة، ويشرف على أنشطة اللجان الفنية المتخصصة والاتحاد.

3. **اللجان الفنية المتخصصة:** تطبق رسالة اتحاد مصارف الإمارات وتعممها، مع الحرص في الوقت ذاته على حفظ التوازن بين أهداف السياسات المعتمدة، ونزاهة القطاع وكفاءته وفعاليته.

4. **المدير العام:** يتولى إدارة أعمال الاتحاد اليومية وعملية تشكيل وعضوية لجان الاتحاد وتنفيذ المبادرات المقررة.

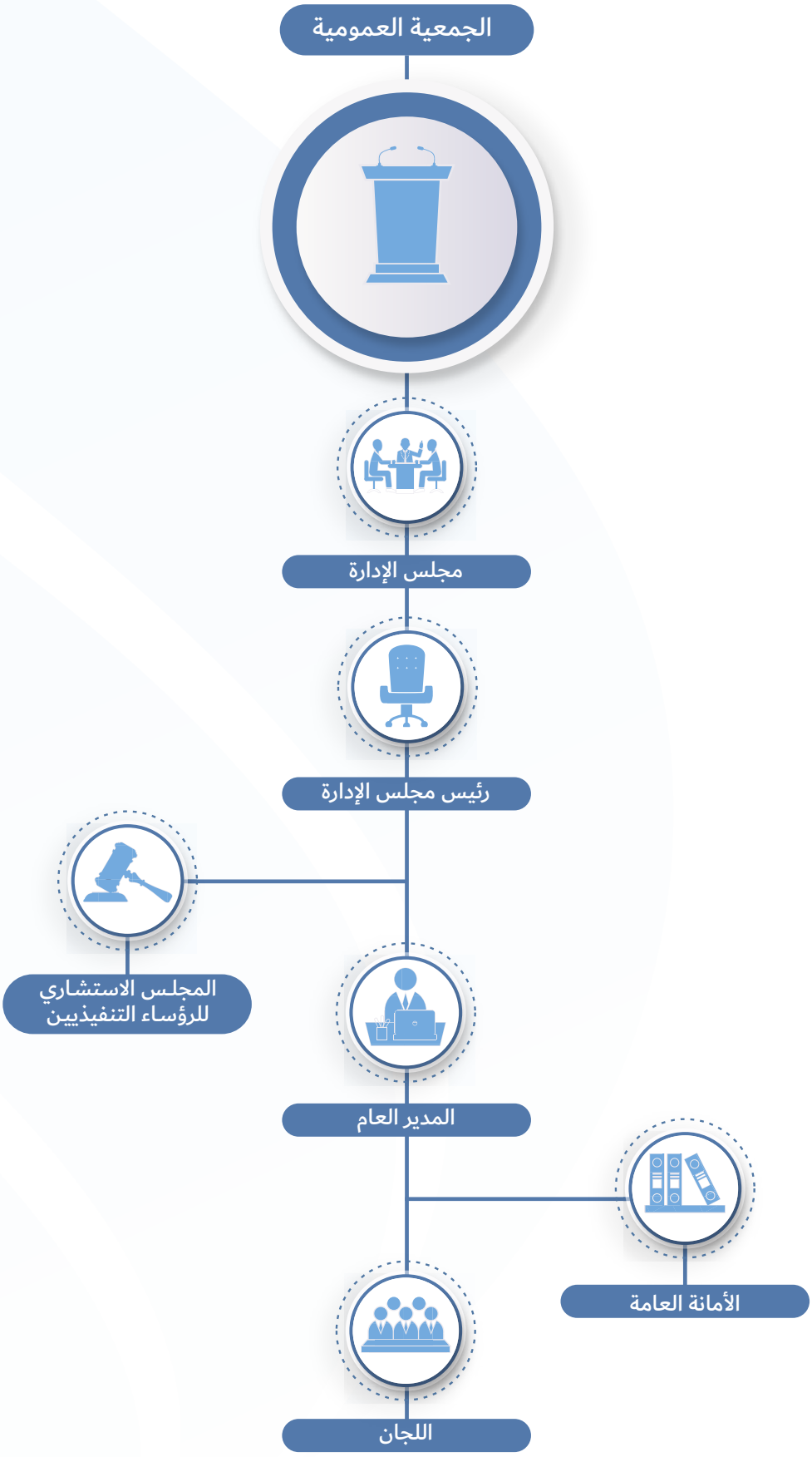
الجمعية العمومية
مجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة
المجلس الاستشاري
للرؤساء التنفيذيين
المدير العام
الأمانة العامة
اللجان

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات، ويحدد مجلس الإدارة التوجه العام للاتحاد والتوجيهات الإستراتيجية، تماشياً مع رؤية ورسالة اتحاد مصارف الإمارات، كما يختص المجلس بالحوكمة والقيادة الفعالة للمسائل الإستراتيجية التي تهم قطاع المصارف، إضافة إلى التخطيط ووضع السياسات والإشراف على أنشطة الاتحاد.

معالي عبد العزيز عبد الله الغرير

بنك المشرق - رئيس مجلس الإدارة

معالي خليفة السويدي

بنك أبوظبي الأول - نائب الرئيس

سعادة محمد عمران الشامسي

بنك رأس الخيمة الوطني - عضو

السيد خميس بو هارون

بنك أبوظبي الإسلامي - عضو

السيد عبد الله قاسم

بنك الإمارات دبي الوطني - عضو

السيد عدنان آل إسماعيل

بنك أبوظبي التجاري - عضو

السيد عمران عبد الله عمران تريم

بنك الاستثمار - عضو

السيد حامد أحمد كاظم

بنك دبي التجاري - عضو

الدكتور سليمان موسى الجاسم

بنك الفجيرة الوطني - عضو

اجتماعات
مجلس الإدارة

• عقد اتحاد مصارف الإمارات اجتماع الجمعية العمومية السنوي افتراضياً بتاريخ 13 أكتوبر 2020، برئاسة معالي عبد العزيز الغرير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات، وبحضور مجلس إدارة الاتحاد وممثلين عن المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء ووزارة تنمية المجتمع.

وقد قام الأعضاء بالمصادقة على محضر الجمعية العمومية العادية السابق والمنعقد في تاريخ 22 إبريل 2019 والبيانات المالية المدققة وتقرير مدققي الحسابات لعام 2019، والتقرير السنوي لعام 2019، وتم اعتماد الميزانية التقديرية والأهداف الإستراتيجية وخطة العمل للعام الجاري، وتعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2020.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة ومصادقة الموضوعات الأخرى والبنود المدرجة على جدول الأعمال. وفي الختام تمنى أعضاء المجلس والمصارف والمؤسسات المالية الأعضاء الحضور المزيد من التقدم والنجاح لاتحاد المصارف في سبيل الارتقاء بالقطاع المصرفي.

• في تاريخ 30 مارس 2020 عقد مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الأول لعام 2020 عن بعد. حيث تم مناقشة آخر التطورات المستجدة في القطاع المصرفي، وأهم الخطوات التي قام بها الاتحاد لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وكذلك مبادرات الاتحاد التي تهدف إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تم مناقشة المواضيع التالية: الأهداف الإستراتيجية وخطة العمل لعام 2020، والأنشطة والمبادرات التي تم إطلاقها خلال عام 2019، وجدول أعمال الاجتماعات العامة العادية وغير العادية، والميزانية التقديرية لعام 2020، والبيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات لعام 2019.

• في تاريخ 8 ديسمبر 2020 عقد مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الثاني لعام 2020 عن بعد لاستعراض التقدم الذي تمّ إحرازه في مبادرات الاتحاد لعام 2020، ولإقرار خطة الاتحاد الإستراتيجية لعام 2021. تطرق الاجتماع إلى مبادرات الاتحاد المشتركة مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الساعية للحد من تأثير كوفيد-19 على القطاع المصرفي خلال عام 2020، بالإضافة إلى تطوير المعايير الخاصة بعمليات "رهن المركبات"، والبدء بالمرحلة الثانية من مشروع "أخلاقيات وسلوكيات البيع"، وإستراتيجية التوطين في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تحسين سبل "إدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة" لجعلها مركزاً رئيسياً للاستثمار. كذلك تم مناقشة آخر المستجدات حول محفظة الإمارات الرقمية (KLIP)، والنجاح الملموس الذي حققته حملة الاتحاد الوطنية لمكافحة الاحتيال الإلكتروني والتي تمّ إطلاقها في وقت سابق من العام نفسه بالتعاون مع المصرف المركزي وشرطة أبوظبي وشرطة دبي.

المجلس الاستشاري
للرؤساء التنفيذيين

يتولّى المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين تقديم المشورة والتوجيه لاتّحاد مصارف الإمارات، وهو يتألّف من الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامّين لـ 26 مصرفاً محلياً وخليجياً وأجنبياً.

تتمثّل مهام المجلس في تعزيز إمكانات القطاع المصرفي الإماراتي وتمكينه. ويعقد المجلس اجتماعات دورية خلال العام لوضع الاستراتيجيات الخاصّة بالاتحاد، كما يشرف على تنفيذ السياسات وعلى عمل وأنشطة ومبادرات اللجان الفنّية المتخصّصة.

أندريه صايغ
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك أبوظبي الأول

عبدالفتاح شرف
الرئيس التنفيذي
بنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط

محمد أميري
الرئيس التنفيذي
مصرف عجمان

أحمد عبدالعال
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك المشرق

أحمد أبو عيدة
الرئيس التنفيذي
البنك العربي المتحد

غوراف شاه
الرئيس التنفيذي
بنك الإمارات للاستثمار

فيصل كلداري
الرئيس التنفيذي
المصرف

لويد مادوك
الرئيس التنفيذي
بنك الاستثمار

بيتر إنجلاند
الرئيس التنفيذي
بنك رأس الخيمة الوطني

فاروج نركيزيان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك الشارقة

علاء عريقات
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك أبوظبي التجاري

أليسار فرح أنطونيوس
الرئيس التنفيذي
سيتي بنك

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي
البنك التجاري الدولي

رولا أبو منة
الرئيس التنفيذي
ستاندرد تشارترد

بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي
بنك دبي التجاري

فينس كوك
الرئيس التنفيذي
بنك الفجيرة الوطني

عبدالله آشا
الرئيس التنفيذي
بنك الكويت الوطني

عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك دبي الإسلامي

راماشندرا اير
المدير العام
بنك أم القيوين الوطني

مانبير ديلون
المدير العام
مجموعة سامبا المالية

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني

ساندیب شوهان
الرئيس التنفيذي بالإنابة
مصرف أبوظبي الإسلامي

أندرو مورتيمر
الرئيس التنفيذي
باركليز

صلاح محمد أمين
الرئيس التنفيذي
مصرف الإمارات الإسلامي

محمد أحمد عبدالله
الرئيس التنفيذي
مصرف الشارقة الإسلامي

عبد الشكيل عيدروس
الرئيس التنفيذي
مصرف الهلال

اجتماعات المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

يحظى الاتحاد بتوجيه المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين والذي يضم 26 عضواً من الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين في كبرى المصارف المحلية والخليجية والعالمية في دولة الإمارات. تتمثل مهام المجلس في تعزيز إمكانات القطاع المصرفي الإماراتي وتمكينه. ويعقد المجلس اجتماعات دورية ربع سنوية خلال العام لمتابعة إستراتيجيات الاتحاد ورصد تنفيذ السياسات والإشراف على مبادرات اللجان الفنية المتخصصة.

• في تاريخ 23 مارس 2020 ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات خلال اجتماعه الافتراضي الأول لعام 2020، أهم المبادرات والتطورات المستجدة في القطاع المصرفي، واستعرض الخطوات والمبادرات التي قام بها اتحاد المصارف لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وقد تم بحث تقرير أداء عمل اتحاد المصارف ومشاريعه ومناقشات لجانه مع المصرف المركزي، وقائمة المشاريع المخطط لها لهذا العام، الحملة الوطنية للتوعية ضد الاحتيال، مشروع الاتحاد حول تطوير إدارة الثروات، والتحايل الافتراضي المتعمد، الاجتماع الخاص بالقمة العالمية للحكومات 2020.

• في تاريخ 20 مايو 2020 عقد الاجتماع الثاني الافتراضي للمجلس لعام 2020، وتم مناقشة أهم الخطوات والمبادرات التي قام بها اتحاد المصارف لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، مشاريع الاتحاد قيد التنفيذ (التحايل الافتراضي المتعمد، المقارنة المعيارية لرهن المركبات، مؤشر الثقة في القطاع المصرفي الإماراتي لعام 2019، التقرير السنوي للاتحاد لعام 2019، تقييم دور وأداء الاتحاد لعام 2019)، مناقشات المصرف المركزي ومقترحات اللجان، الحملة الوطنية للتوعية ضد الاحتيال، تطوير قوانين وتشريعات إدارة الثروات، المرحلة الثانية لمشروع الاتحاد حول أخلاقيات وسلوكيات البيع، ومشروع فحص قدرة استجابة المصارف لعمليات القرصنة.

• في تاريخ 16 سبتمبر 2020 خلال اجتماعه الثالث لعام 2020، ناقش المجلس الاجتماع المقام مع الهيئة الاتحادية للجمارك حول نظام مرسال، مبادرة لجنة الموارد البشرية التابعة لاتحاد المصارف حول التوطين، التعاون مع مكتب التكنولوجيا المالية في مصرف الإمارات العربية المتحدة، عرض نتائج دور وأداء اتحاد المصارف للعام 2019. بعد اختتام الاجتماع، عقد خمسة عشر من الرؤساء التنفيذيين للمصارف المساهمة في مشروع محفظة الإمارات الرقمية "KLIP" اجتماعاً افتراضياً وناقشوا آخر المستجدات حول الموضوع.

• في تاريخ 8 ديسمبر 2020 عقد اتحاد مصارف الإمارات آخر اجتماع افتراضي لمجلسه الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لعام 2020، حيث ركّز الاجتماع على استعراض الإنجازات التي حققتها اللجان الفنية المتخصصة الـ 26 التابعة للاتحاد، فضلاً عن المبادرات والفعاليات الرئيسة التي قام بها الاتحاد خلال العام، بما في ذلك مشروع "أخلاقيات البيع"، والمبادرات المتبادلة والمشتركة مع مصرف الإمارات المتحدة المركزي وبرنامج التوعية المالية (غاية) المدعوم من هيئة التنمية المجتمعية (معاً) وهي هيئة حكومية تابعة لدائرة تنمية المجتمع في إمارة أبو ظبي، إضافةً إلى المؤتمر الافتراضي "نظم الامتثال في المصارف" الذي عقد في الفترة من 25 إلى 26 نوفمبر، 2020. كما أُحِيط الرؤساء التنفيذيون علماً بخطة عمل الاتحاد لعام 2021 والمشاريع والمبادرات التي يعتزم إطلاقها، بما في ذلك الاعتماد الأوسع لمحفظة الإمارات الرقمية (KLIP).

اللجان الفنية

يضم اتحاد مصارف الإمارات 23 لجنة فنية متخصصة و3 لجان استشارية تضم قادة الفكر والخبراء في القطاع المصرفي والمالي، يقدمون خبراتهم الواسعة حول مختلف القضايا المصرفية، مثل إدارة الثروات والتقنيات المالية، وتتألف كل لجنة من رئيس و11 ممثلاً من الأعضاء.

وتبذل جميع اللجان جهدها في العمل بانسجام معاً للبحث في المواضيع والقضايا التي تهم المصارف في دولة الإمارات، والنظر فيها وتقديم توصياتهم وملاحظاتهم ذات الصلة.

الاجتماع السنوي لرؤساء لجان الاتحاد الفنية لعام 2020:

عقد اتحاد مصارف الإمارات اجتماع رؤساء لجانه السنوي، حيث قدم رؤساء اللجان المتخصصة الـ 26 تقاريرهم حول أداء كل لجنة منبثقة عن الاتحاد والتحديات التي واجهتها خلال العام المنصرم وإنجازاتها ومبادراتها الرئيسية لعام 2020، فضلاً عن أبرز أولوياتها لعام 2021.

وقد سلّط معالي رئيس مجلس الإدارة الضوء على اللّجان الستّ الجديدة التي تم تأسيسها خلال عام 2020، وطلب إلى كل رئيس لجنة تحديد قائمة أولويات اللجنة وخططها المستقبلية، والميزانية التقديرية المرتبطة بكل خطة/مبادرة من أجل طرحها على المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين للاتحاد. وطُلب إلى رؤساء اللجان أيضاً تقديم آرائهم المتعلقة بكيفية تحسين منهجية عمل كل لجنة.

وأخيراً، أبلغ مدير عام الاتحاد الأعضاء أنهم سيحصلون على شهادة تقدير موقعة من معالي رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات على جهودهم ومساهماتهم القيمة على مدار العام.

26

اللجان الفنية المتخصصة

1. **اللجنة القانونية**
   ويترأسها: فادي مدرس، المستشار العام
   بنك المشرق

2. **لجنة الخدمات المصرفية للأفراد**
   ويترأسها: ناصر عبدالله العوضي
   رئيس الخدمات المصرفية للأفراد
   بنك دبي الإسلامي

3. **لجنة الأعمال المصرفية التجارية للشركات**
   ويترأسها: فيكرام برادهان، رئيس الخدمات المصرفية للشركات/ بنك الفجيرة الوطني

4. **لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**
   ويترأسها: ديراج كونوار، مدير عام الخدمات المصرفية للأعمال / بنك رأس الخيمة

5. **لجنة الصيرفة الإسلامية**
   ويترأسها: محمد بويا
   رئيس قسم البحوث الشرعية والابتكار
   مصرف أبوظبي الإسلامي

6. **لجنة الأسواق المالية**
   ويترأسها: فرانك كارميناتي، رئيس إدارة الميزانية العمومية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و تركيا، الخدمات المصرفية والأسواق العالمية/ إتش أس بي سي

7

لجنة إدارة المخاطر
ويترأسها: مانوج تشولا، مدير عام
إدارة المخاطر / بنك الإمارات دبي الوطني

8

لجنة الموارد البشرية
وتترأسها : إيمان عبدالرزاق، رئيس الموارد
البشرية للمجموعة / بنك الإمارات دبي الوطني

9

لجنة التشريع والالتزام
ويترأسها: فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني

10

لجنة التسويق
وتترأسها: جريس طراد، إدارة التسويق
بنك الشارقة

11

لجنة حماية المستهلك
وتترأسها: فاطمه الجابري، رئيسة دائرة
حماية المستهلك / المصرف المركزي

12

لجنة الحوكمة
ويترأسها: أحمد أبوعيدة، الرئيس التنفيذي
البنك العربي المتحد

13

اللجنة الفرعية الاستشارية للامتثال
وتترأسها: رشا مرتضى، كبير مسؤولي
الامتثال للمجموعة
بنك أبو ظبي التجاري

14

لجنة تقنية المعلومات
ويترأسها: هارون دارسي، رئيس قسم تكنولوجيا
المعلومات والمشاريع / بنك دبي الإسلامي

15

لجنة منع الاحتيال
ويترأسها: شرانجيت سينج، رئيس مخاطر
الاحتيال والتحقيق / بنك أبوظبي الأول

16

لجنة العمليات
ويترأسها: فيكاس أناند، نائب رئيس تنفيذي
و رئيس قطاع العمليات للمجموعة
بنك أبوظبي الأول

17

لجنة الخدمات المصرفية الرقمية
ويترأسها: سليم أحمد، نائب رئيس أول،
رئيس تقنية المعلومات
بنك الشارقة الإسلامي

18

لجنة التدقيق
ويترأسها: نورندرا بيريرا، رئيس التدقيق
للمجموعة / بنك أبوظبي الأول

19

لجنة أمن المعلومات
يترأسها: محمد درويش آزاد،
رئيس أمن معلومات المجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني

20

لجنة إدارة الثروات
ويترأسها: فينكات ماهاديفان، رئيس قسم
إدارة الثروات والفروع / سيتي بنك

21

لجنة الإئتمان للأفراد
ويترأسها : جيقاناثان دسيكان، رئيس ائتمان
الخدمات المصرفية التجارية والأفراد
بنك أبوظبي التجاري

22

اللجنة المالية
ويترأسها: دارين كلارك، الرئيس المالي
بنك دبي التجاري

23

لجنة الاستحواذ التجاري
ويترأسها: سامر سليمان، العضو المنتدب
نتورك انترناشيونال

24

لجنة تقنية التكنولوجيا
ويترأسها: بيتر إنجلاند، الرئيس التنفيذي
بنك رأس الخيمة الوطني

25

اللجنة الفرعية الاستشارية لإدارة المخاطر
ويترأسها: بهاسكار سين، نائب الرئيس
التنفيذي، رئيس إدارة المخاطر المؤسسية
بنك أبوظبي الأول

26

اللجنة الفرعية الاستشارية لأمن المعلومات
ويترأسها: عارف عرفاني، رئيس أمن المعلومات
وضمان المخاطر / بنك الشارقة الإسلامي

الإدارة والتنظيم

1. انضم إلى اتحاد مصارف الإمارات عضوان جديدان وهما مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي (FERG) وشركة "ماستركارد" تحت مسمى "عضوية خاصة".

2. تم إنشاء "لجنة حماية المستهلك" في فبراير 2020، وتضم تسع من المصارف الأعضاء وعضوين من إدارة حماية المستهلك في المصرف المركزي. سيكون الأعضاء التسعة من الأعضاء الحاليين الممثلين في لجان الاتحاد المتخصصة، لتشمل جميع جوانب الشؤون المصرفية للأفراد وغيرها ذات الصلة، وتتمثل مهمة هذه اللجنة في مناقشة جميع قضايا حماية المستهلك في القطاع المصرفي وتقديم التوصيات والمقترحات بهذا الخصوص.

3. تم إنشاء اللجان الاستشارية الثلاث (لإدارة المخاطر والامتثال وأمن المعلومات) في اتحاد مصارف الإمارات في فبراير 2020. وقد تم تشكيل هذه اللجان الاستشارية بسبب اهتمام معظم الأعضاء بالحصول على مقعد في اللجان الأصلية، بالاضافة الى الحاجة لمشاركات أوسع وخبرات متعددة.

4. تم إنشاء "لجنة الحوكمة" في مايو 2020 وتضم 11 عضواً، ويترأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للبنك العربي المتحد، وتتمثل مهمة هذه اللجنة بدراسة التشريعات الصادرة والمواضيع الخاصة بالحوكمة.

"تتحرك دولة الإمارات اليوم كفريق واحد ... وتتعاون كأسرة واحدة .. ويساند الجميع أعمال الجميع لعبور هذه الفترة الاستثنائية التي يمر فيها العالم ... نحمد الله على هذه الروح الطيبة .. ونحمد الله على هذا البلد الآمن ... ونحمد الله على هذا الشعب المتعاضد والمتكاتف."

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

الإقتصاد العالمي

العالم يتجاوز أسوأ ركود وأكبر إغلاق اقتصادي في التاريخ

لم يشهد الاقتصاد العالميّ أزمةً مثل تلك التي تسبب بِها انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، حيث طالت التداعيات كافّة مناحي الاقتصاد العالمي وقُدرت الخسائر مِن جراء ذلك بنحو 28 تريليون دولار أمريكي حسبما ذكر صندوق النقد الدولي في آخر إحصائياته في شهر أكتوبر 2020، فضلاً عن تباطؤ معدلات النمو وضرب مقومات العرض والطلب بسبب فرض قيود الحجر الصحي وحالة الذعر لدى المستهلكين في ظل المخاوف من استمرار تلك التداعيات مع توقّعات بحدوث موجاتٍ أخرى من العدوى بالفيروس.

كان العام 2020 مختلفاً بِكل المعايير، إذ تغير كل شيء خلال أسابيع عقب تفشي جائحة فيروس كورونا. أُزهِقت الأرواح بصورة مأساوية، فما كان على الحكومات سوى إغلاق الحدود والمطارات والأسواق والمدارس، وكل ما يمكنه أن يؤدي إلى تجمع بشري. لقد كانت تِلك وبلا مُنازع أكبر عملية إغلاق اقتصادي عالمياً.
كل شيء توقف وأُغلِقت مدنٌ بأكملِها سعياً للحد من تفشي الجائحة التي أصابت عشرات الملايين وأودَت بحياة الملايين. وأدى تطبيق عمليات الحجر الصحي الضرورية لإحتواء الجائحة، إضافةً إلى ممارسة التباعد الاجتماعي، إلى ما عُرِف بأزمة "الإغلاق الكبير"، فانهار النشاط الاقتصادي العالميّ بسرعةٍ وزخمٍ لا مثيل لهما.

إنها أزمة منقطعة النّظير، أدت إلى موجةٍ عاتيةٍ من البطالة. فتدخلت الحكومات لوقف إفلاس الشركات وإنقاذ ما أمكن إنقاذه من وظائف. وقدّم صُنّاع السياسات دعماً غير مسبوق للأُسر والشّركات والأسواق الماليّة.

ورغم كل ذلك، وكما كان متوقعاً، بدأت الأزمة بالانحسار بشكلٍ ملحوظ في النصف الثاني من العام المُنصرم، حتى إن صندوق النقد الدولي رفع من توقعاته لنموّ الاقتصاد العالميّ في عام 2021، وعدّل صندوق النقد الدولي بالإيجاب توقّعات ذاك الركود الذي أوقد فيروس كورونا شرارته في الربع الأوّل من العام 2020، بحيث يُصبِح أقلّ بنحو نقطة مئوية كاملة عن التقديرات السابقة والصادرة قبل ذاك من صندوق النقد الدولي ذاته.

وعزز شروع الدول بحملات التطعيم آمال الناسِ بانتهاء الجائحة ووضع حد لتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العالمي وعلى قطاعات كبيرة على رأسها قطاعي السياحة والطيران، فضلاً عن انحدار نحو 90 مليون شخص إضافيّ تحت خط الفقر وبقاء أعداد كبيرة تعاني من البطالة المباشرة أو المقنّعة في بلدان عديدة بما فيها الولايات المتحدة.

وإنكمش الاقتصاد العالمي بما يصِل إلى 3.5% في 2020، وهي قراءة أفضل مما كان مُتوقعاً وذلك يعود إلى الزخم الأقوى في النصف الثاني من 2020، فيما سيكون النمو المرجح بحسب صندوق النقد الدولي في حدود 5.5 % في 2021، خصوصاً مع تسارع إمدادات اللقاحات ومزيدٍ من إجراءات الدعم في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وبعض الاقتصادات الكبيرة الأخرى.

ماذا بـعد؟

تحسنت أوضاع الاقتصاد العالمي منذُ الربع الثالث من العام 2020. وجاء أداء الاقتصاد العالمي للسنة كلها أفضل مما كان مُتوقعاً بسببِ التعافي الأسرع الذي سجله الاستهلاك الخاص والتأقلم السريع مع إجراءات العمل من المنزل (عن بعد)، الأمر الذي عزز الطلب العالميّ وخفف القيود المُحتملة في جانب العرض. كما تجدر الإشارة إلى أن جميع الاقتصادات الكبرى، كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان والصين، قد تفوّقت في النصف الثاني من عام 2020 وسجلت نمواً فصلياً إيجابياً ومُبشراً بأن الأسوأ قد يكونُ قد انتهى.

ومن المُتوقع أن يكون النمو العالميّ للعام 2021 أقوى بكثير، وبالفعل فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي هذا العام إلى 5.5% مُستنِداً إلى زيادة التحفيز عبر السياسات الماليّة والنقدية في الاقتصادات المتقدمة الكبيرة، كذلك بسبب تطوير العديد من اللقاحات والعلاجات الفعالة ضدّ جائحة كوفيد- 19 وجهود احتوائها.

بالطبع، ستتباين حالات التعافي من بلدٍ وإقليمٍ إلى آخر، مما يَنتُج عنه مساراتٍ غير متساوية لعودة مستوى الاقتصاد إلى طبيعته. وتختلف قوة التعافي المتوقّع اعتماداً على شِدة الأزمة الصحية ومدى اضطراب سلسلة التوريد المرتبط بهيكل الاقتصاد في هذا البلد أو ذاك واعتماده على القطاعات كثيفة الاتصال وعلى القدرة على نشر اللقاحات الناجعة وفعالية الدعم الناجم من السياسات الاقتصادية للحدّ من الأضرار المستمرّة.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تتعافى اقتصادات الدول المُنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن تُسجل نمواً يصل متوسّطه إلى 3.3 % خلال العام 2021، على أن يتواصل النموّ بقوّة ليُسجّل إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقيّ لهذه الدول 4 % بحلول العام 2022.

واستطاعت دول مجلس التّعاون الخليجي بفضل الأداء الذي كان أقوى من المُتوقع أن تُقلص الانكماش الكلي الذي أصاب العالم بأسره في العام 2020 ليستقر عند 3.8-%. وعلى صعيد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن المُتوقّع أن يصل النموّ الحقيقيّ إلى 3.1 % خلال العام 2021 ليرتفع إلى 4.2 % بحلول العام 2022.

وفيما يُتوقع نموّ الاقتصاد العالميّ بنحو 5.5 % في 2021، إلا أنه سيتراجع إلى 4.2 % في العام 2022. كما أنه من المتوقّع أن يسجّل الاقتصادي الأمريكيّ نمواً يصِل إلى 5.1 % في العام 2021، قبل أن يتراجع إلى 3.1 % في العام التالي.

وخفّض صندوق النقد الدولي توقّعاته لنموّ منطقة اليورو إلى 4.2 % في 2021، فيما يُتوقّع نموّ الاقتصاد الصيني بنحو 8.1%. أمّا بالنسبة للاقتصادات المتقدمة فمن المتوقّع أن تحقّق نمواً بنحو 4.3 % في العام الجاري بعد انكماش 4.9 % في 2020. كما يُقدّر صندوق النقد نمو الأسواق الناشئة والنامية بنحو 6.3 % في العام الجاري بعد تراجع بلغ 2.4 % في عام 2020.

وعلى الرغم من "حالة عدم اليقين الاستثنائية" المحيطة بالتوقّعات الأساسية، إلا أن ميزان المخاطر متكافئ جداً. فعلى الجانب الإيجابي، قد تزيد التوقّعات بشأن التخلّص السّريع من الجائحة في ظِلّ تدفّق المزيد من الأخبار الإيجابية عن اللّقاحات، مما يدعم ثقة الشركات والأسر.

وبشكلٍ عام، وعلى الرغم من التحدّيات قصيرة المدى المرتبطة بالموجات الجديدة من جائحة كوفيد-19 وتباطؤ وتيرة التعافي في أوروبا، إلا إنّ النظرة بالنسبة للاقتصاد العالميّ هي إيجابية عموماً.

وينظر العالم الآن إلى المستقبل بمزيد من التفاؤل، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين حياة الأسر المتضررة ودعم الاقتصاد الأمريكي الذي يواجه أسوأ أزمة اقتصادية شهدها في العصر الحديث. وعلى صعيد ثاني أكبر اقتصاد، فقد أظهرت بيانات رسميّة نموّ الإقتصاد الصينيّ بنسبة 2.3 % خلال عام الجائحة، وسجّل الاقتصاد الصيني نمواً يزيد عن 6.5 % خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة مع 4.9. % في الربع الثالث من نفس العام بعد انكماش بنسبة 6.8 % خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2020.

اقتصاد الإمارات

نموذج عالمي فريد يتجاوز التحديات ويواصل البناء

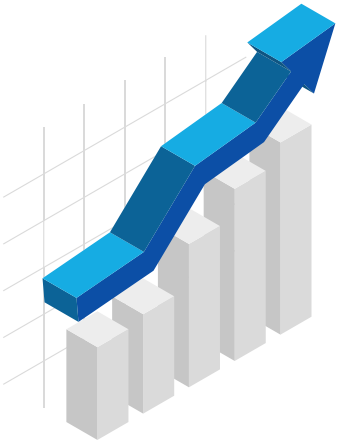

طوال العام 2020 كان العالم يلملم أطراف أزمة تلو أخرى جراء تفشي جائحة كوفيد-19 فيما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تواصل تقديم النموذج الأمثل. نموذج ناجح في التحرك السريع لاحتواء تفشي جائحة "كورونا"، والنموذج السليم في التحفيز ومواجهة التحديات والآثار السلبية للجائحة، لا بل وفي التخطيط للعودة السريعة إلى الحياة شبه الطبيعية. إنها إدارة أزمة بمعايير تتفوق على الكثير من دول العالم حتى باتت مثالاً يحتذى به في كيفية مواجهة الأزمات والصعاب.

هذا النموذج لم يبدأ في العام 2020، وإنما قبل ذلك بسنواتٍ من البناء والاستعداد والتطوير، حتى باتت الدولة تمتلك مقومات لمواجهة التحديات المحسوبة وغير المحسوبة على السواء. فإذا كان للكثير من دول العالم عام 2020 هو عام الأزمات، فإنه للإمارات عام مواصلة البناء، والاستعداد لحقبة جديدة، والفاصل فيها "عام الخمسين" 2021، والذي تبدأ فيه رحلة جديدة لكتابة تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيذكر التاريخ أن دولة الإمارات قامت في عام الجائحة بإرسال أول مسبار عربي إلى الفضاء، بهدف أن يصل إلى المريخ، ليكتب ريادة جديدة لدولة الإمارات العربية المتحدة عنوانها "مسبار الأمل" ونهج اللامستحيل في قاموس الإمارات.

دعم قطاع الأعمال:

عام 2020، بالنسبة لدولة الإمارات، شهد تطورات تشريعية غاية في الأهمية تتعلق بالاقتصاد الوطني عموماً وبقطاعات الأعمال خصوصاً، وأهم هذه التشريعات كانت التعديلات الجديدة في قانون الشركات، وتعديل قانون الإفلاس، وتخصيص منح وحوافز للمنشآت السياحية، وتعديل قانون المعاملات التجارية وإلغاء تجريم إصدار الشيكات بدون رصيد، وتخفيض الرسوم والضرائب على القطاع السياحي، وتعزيز مرونة سوق العمل، وخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة من المصرف المركزي لتعزيز السيولة في القطاع المالي والمصرفي بالدولة.

كما شملت التطورات التشريعية قوانين الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر عبر تعديل قانون الشركات التجارية والتي هدفت دولة الإمارات من خلاله إلى تحقيق زيادة في عدد الشركات العاملة في الدولة لتصل إلى مليون شركة خلال السنوات العشر المقبلة، وذلك من ما يقارب 300 ألف شركة في الوقت الراهن موزعة بين شركات مساهمة عامة وخاصة وشركات ذات مسؤولية محدودة وتضامن وتوصية بسيطة، تمثل منها الشركات الوطنية 99.3%. وأتاحت دولة الإمارات، من خلال مرسوم تعديل قانون الشركات التجارية الجديد، للشخص الأجنبي أن يقوم بتأسيس أعماله في الإمارات والتملك الكامل بنسبة 100 % دون الحاجة إلى وكيل مواطن.

خلق الفرص:

تريد الإمارات تعزيز انفتاح مناخ أمثل للأعمال في الدولة وزيادة قدرتها على استقطاب استثمارات أجنبية في القطاعات الاقتصادية الجديدة وتنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية المدخول غير النفطي بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وتنمية حركة الأسواق وتوطين التكنولوجيا وتطوير المهارات والكوادر البشرية.

ولقد حرصت دولة الإمارات منذ اللحظة الأولى التي أطلت بها جائحة كورونا على طرح حزم التحفيز المليارية لدعم قطاعات الأعمال ، ولم تكتف الدولة بذلك بل شكلت لجنة لتنسيق ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية للتعافي

والنهوض، وبالفعل لم ينته العام إلا وكانت دولة الإمارات قد قطعت أشواطاً جديدة ومهمة في عملية دعم الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة تعافي مختلف القطاعات الحيوية من تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث بلغ إجمالي قيمة حزم ومبادرات الدعم الاقتصادي المقدمة من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في دولة الإمارات منذ بداية الجائحة قرابة 395 مليار درهم اماراتي، الأمر الذي أسهم في استمرارية الأعمال وزيادة زخم الأنشطة التجارية وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة في مختلف القطاعات الحيوية.

ويرتكز مسار التعافي لحزمة المبادرات على تمكين الاقتصاد الجديد وتطوير القطاعات ذات الأولوية وفتح أسواق جديدة محلياً ودولياً إضافةً إلى توفير الدعم التمويلي وتسهيل الإقراض وتنشيط السياحة واستقطاب واستبقاء الكفاءات وتحفيز الابتكار.

الأولى على مسار التعافي:

حلّت دولة الإمارات في المركز الأول عربياً في مؤشر التعافي الاقتصادي من آثار جائحة كوفيد-19 الذي نشرته مجموعة هورايزون البحثية، والتي تقوم بتقييم الإمكانيات والمقومات التي تمتلكها الدول التي تساعد على تجاوز الأزمة والتعافي منها وذلك بهدف تطوير سياسات فعالة للتعامل مع هذا التحدي.

وبما يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي الكامل في القطاعات كافة، وحسب نتائج المؤشر الذي يغطي 122 دولة، جاءت الإمارات في مقدمة الدول العربية، مدعومةً بالعديد من العوامل وعناصر القوة التي يأتي في مقدمتها النظام المؤسسي القوي، والقدرات الرقمية العالية لمختلف القطاعات، علاوة على ارتفاع المستوى التعليمي للسكان.

وانعكس الأداء القوي لدولة الإمارات بمختلف مؤسساتها خلال التعامل مع الجائحة منذ بدايتها وحتى الآن على النتائج المحققة، إذ جاءت الإمارات ضمن المراكز الـ 25 الأولى عالمياً في العديد من المؤشرات الفرعية بعدما حلّت في المركز الخامس في مؤشر "المستوى الصحي للسكان"، والمركز الـ 15 في مؤشر "قوة سوق العمل"، والمركز الـ 17 في مؤشر "مستوى الدين"، والمركز الـ 19 في مؤشر "الحوكمة ورأس المال الاجتماعي"، والمركز الـ 21 في مؤشر "الاقتصاد الرقمي".

كذلك صنّف منتدى بلومبيرج للاقتصاديات الجديدة دولة الإمارات كنموذج للاقتصاد الصاعد في المنطقة بعد الجائحة، وذلك استناداً إلى التعزيزات الاقتصادية والفرص التي تتميز بها الدولة، رغم جُملة التحديات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة بشكل خاص، والعالم عموماً.

وتصدرت دولة الإمارات للعام الرابع على التوالي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مؤشر التنافسية العالمي 2020 والصادر عن مركز التنافسية العالمي، وهو التقرير الذي صنّف دولة الإمارات في المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول الأكثر تنافسية في العالم، وغيرها من المؤشرات التي تعكس قوة اقتصاد الدولة وتمكنه من التعامل مع ما فرضته الجائحة من تحديات.

وعلى صعيد التقارير الدولية، أيضاً، أبدت المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد التمويل الدولي، تفاؤلاً حيال التعافي والنمو الاقتصادي لدولة الإمارات من تبعات جائحة كوفيد-19، ورجّح البنك الدولي أن يبدأ الاقتصاد المحلي في التعافي بالفعل في 2021، مسجلاً معدل نمو يصل إلى 1% ويواصل التعافي والنمو مسجلاً معدل نمو حقيقي متوقع عند 2.4% العام المقبل.

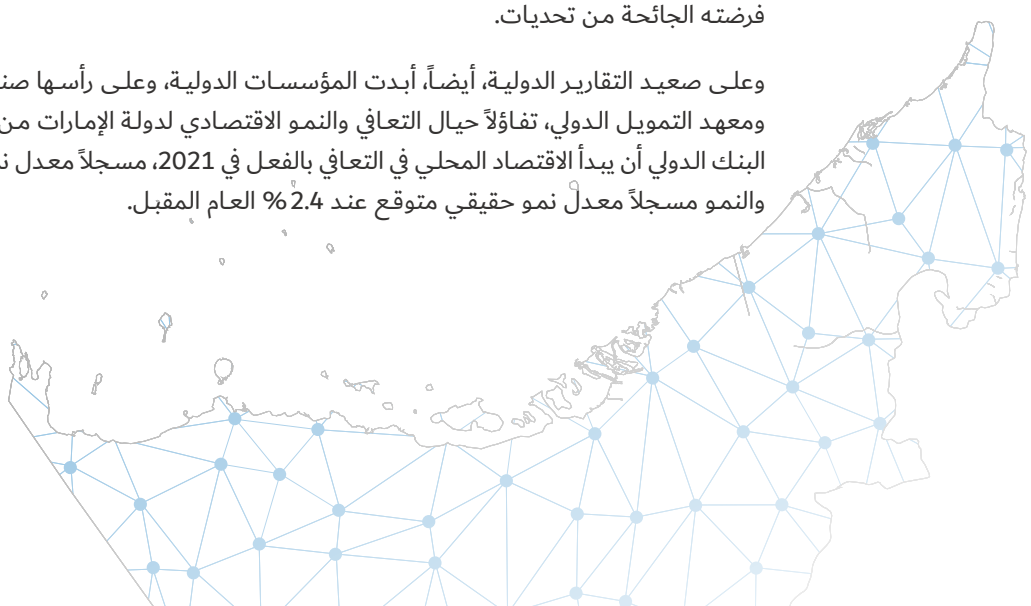

البنية التحتية:

يتسم الاقتصاد الإماراتي بالتنوع ويستفيد من قوة الأصول السيادية والاحتياطيات المالية المرتفعة، فيما التدابير الفعالة التي فرضتها الحكومة لاحتواء جائحة والسيطرة عليه اعتمدت استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي بدورها أسهمت في فتح الاقتصاد سريعاً بشكل تدريجي ما عزز من فرص الدولة في الوصول إلى التعافي التام في وقت قياسي.

هذه البنية التحتية كانت كذلك مساهماً في اتخاذ إجراءات الإغلاق نفسها، فالبنية التحتية الرقمية للدولة ساهمت في تيسير ممارسة الأعمال عن بُعد، الأمر الذي ينطبق على التعليم (عن بُعد). وأبرزت الجائحة إلى حد كبير، بحسب معهد التمويل الدولي، أهمية التحول الرقمي، ولفت المعهد في تقريره إلى أن دولة الإمارات ولحسن الحظ قد كانت سبّاقة على هذا المستوى وقطعت أشواطاً طويلة على مختلف مسارات الرقمنة بما في ذلك التجارة الإلكترونية وخدمات التكنولوجيا المالية (فينتك). وقال إن هذا التطوّر، بمصاحبة التعديلات الهيكلية، من شأنه أن يساعد دولة الإمارات على تنويع قاعدة النمو الاقتصادي والحد من الاعتماد على النفط وأن يدعم فرص النمو.

وتعد الإمارات اليوم من بين أفضل 15 دولة حول العالم ضمن مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، كما تعتبر الدولة من أفضل 10 دول في العالم من حيث تطوير بنية تحتية ذكية للنقل والمواصلات.

التفاؤل بالتعافي الاقتصادي للإمارات من تبعات الجائحة:

يقوم هذا التفاؤل على مبدأ أن التأثيرات الصحية للفيروس في الدولة كانت محدودة بفضل التدابير الاحترازية الناجعة، بما في ذلك كمية الاختبارات والمتابعات الصحية الناجحة للإصابات في المستشفيات، بالإضافة إلى الحملة الواسعة للقاح التي سجلت من خلالها الإمارات نموذجاً آخر في التعاطي المسؤول والسباق مع الحالات الطارئة، إضافة إلى التحرك الحكومي الحثيث على صعيد المبادرات والمحفزات، لتضع الإمارات حجر الأساس للوصول إلى بر الأمان لمُواطنيها ومُقيميها ، ولمواصلة مسار التنمية الفريد، ناظرةً إلى المستقبل بالاستعداد والتخطيط والعمل الدؤوب.

أدعوكم إلى التحلي بالإيجابية وروح التفاؤل التي تعلمناها من والدنا زايد في مواجهة التحديات كافة، وأن نخلق من التحديات فرص نجاح..آباؤنا وأجدادنا مروا بأزمات عديدة واجهوها بالصبر والأمل والتفاؤل، ما أحوجنا اليوم الى الاقتداء بهم.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آلِ نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

القطاع المصرفي
في دولة الإمارات العربية المتحدة

نجاحٌ وتفوق عند الاختبار الحقيقي

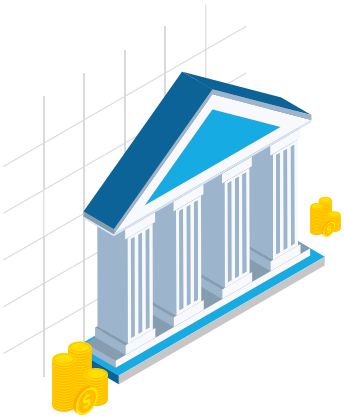

حافظ القطاع المصرفي الإماراتي على قوّته وقدرته على التأقلم السريع مع المستجدات خلال العام 2020 على الرغم من صدمة جائحة كورونا التي ضربت العالم واقتصاد الدول.

في الوقت الذي واجهت المصارف حول العالم حالة من عدم اليقين في التعامل مع التحديات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19 تعاملت المصارف العاملة في دولة الإمارات مع هذه التداعيات بكفاءةٍ عالية، ونجحت أمام الاختبار الحقيقي، والذي أكد قدرتها على التفوق ومواصلة التقدّم بكفاءة، بفضل ما يتمتع به القطاع المصرفي الإماراتي من أساسيات مالية قوية، فضلاً عن الإدارة الحكيمة والكفاءة العالية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، الذي أطلق مبادرة تهدف إلى تحويل المصرف المركزي الإماراتي إلى أحد أفضل 10 مصارف مركزية على مستوى العالم.

التفاؤل بالتعافي القوي لاقتصاد دولة الإمارات وفي قلبه القطاع المصرفي يتأكد يوماً بعد يوم من خلال المؤشرات التي تبشّر بالعودة للنمو، فيما بيانات المصارف والمؤسسات المالية كانت مشجعة خلال العام مع نمو إجمالي أصول القطاع والحفاظ على مؤشرات سيولة وملاءة مالية مرتفعة، وهو ما أكده معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي الذي أشار في كلمة له مع نهاية العام شملت موجز أحداث العام 2020 ونظرة مستقبلية لتوقعات المرحلة القادمة، إلى أن العلامات المبكرة لهذا النمو شوهدت في أواخر النصف الثاني من العام 2020 مع عودة وتيرة انتعاش التجارة العالمية وبدء تلاشي عوائق الحماية في التنقلات. وقال معاليه إن الأداء الإيجابي للصين والجهود المنسقة من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم يعني أن الأمور تسير في الطريق الصحيح نحو عودة الحياة تدريجياً إلى طبيعتها.

ووفقاً لمعالي المحافظ، فإن تقديرات نمو الناتج المحلي للإمارات تشير إلى انخفاض بنسبة ما بين 3.5% إلى 6% في العام 2020، والذي هو أفضل بكثير من ذات الانخفاضات في معظم دول العالم، فيما الوتيرة السريعة لعملية التطعيم في دولة الإمارات تعطي انطباعاً جيداً حول قرب احتمالات عودة الحياة إلى طبيعتها. وقال إن النشاط الاقتصادي يتعافى، وإن كان لايزال ضعيفاً بعض الشيء. وتوقع عودةً قويةً للنمو في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في العام 2021، حيث تُواصل الحكومة تنويع مصادر الاقتصاد وتوفير المزيد من الإنفاق على البنية التحتية وتشجيع الاستثمار الخاص كمقياسٍ للنمو والتوظيف الخاص.

خطة الدعم الشاملة الموجّهة

كان لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة التي أطلقها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزيّ في مارس/ نيسان 2020، بهدف دعم اقتصاد دولة الإمارات في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، الأثرَ الإيجابي الواضِح على القطاع المصرفي ومن خلاله على مختلف قطاعات الأعمال.

أطلق المصرف المركزي مجموعةً متكاملةً من تدابير الدعم للقطاع المصرفي ذات صلة بالتمويل والسيولة والإقراض ورأس المال، ومدّدها لاحقاً حتى نهاية شهر يونيو/حزيران 2021، ومن أهمّها تمديد فترة تطبيق التسهيلات ذات الكُلفة الصفرية والبالغة قيمتها 50 مليار درهم.

وقامت المصارف وشركات التمويل المُشاركة في الخطة بمنح قروضٍ وتسهيلاتٍ لعملائها المتضررين جراء تداعيات الجائحة، وذلك ضمن الشروط والأحكام المطبّقة والمحدّدة في معايير خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة.

ونجحت خطة الدعم تلك في تعزيز قدرة النظام المالي على دعم الأفراد والشركات المتضررة جراء تداعيات جائحة كوفيد-19، وبالفعل فقد استفاد منها مئات الآلاف من العملاء الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وآلاف الشركات في القطاع الخاص.

أداءٌ قوي بالأرقام

أظهرت البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 المرونة التي بناها النظام المصرفي بمرور الوقت، فقد زاد إجمالي الأصول والودائع والإقراض للنظام المصرفي، وإن كان ذلك بشكل طفيف، وارتفعت أصول المصارف إلى 3.188 تريليون درهم بنهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2020، وبنسبة نموّ 3.4% مقارنة بذات الفترة من نهاية العام 2019.

كما أن معدلات كفاية رأس المال وصلت إلى أعلى من المستويات المطلوبة لِتبلغ 18.2% وبلغ معدل كفاية الشق الأول من رأس المال 17.1%، كما بلغت السيولة 18.4%، مع وجود مستوياتٍ ملائمة وكافية من المخصّصات: وكلّ ذلك يعني أن المصارف والمؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد أظهرت صلابة وثباتاً في مواجهة الأزمة. وقد شهدت الأرباح انخفاضاً، إلا أن ذلك كان نتيجة طبيعية لعام استثنائي لم تشهد الإنسانية له مثيلاً مِن قبل.

تحدّيات واستثناءات

وقال معالي المحافظ في رسالته: إن العام 2020 مثّل فترة مليئة بتحديات واستثناءات أقل ما يقال عنها أنها غير مسبوقة تمثلت بشكل أساسي في جائحة كوفيد-19 وتداعياتها التي أثرت على الشركات والقطاع الحكومي والخاص والجميع بشكل عام. وفي حين نظر البعض إلى الوضع على أنه نهاية العالم، كنا نحن في دولة الإمارات العربية المتحدة، نقوم بمباشرة الأعمال ونتطلع إلى المستقبل بالمزيد من التفاؤل لوجود العديد من الفرص المتاحة ضمن النظام العالمي المتطور.

وقال إن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كان له دور أساسي في استقرار النظام النقدي والمالي والمصرفي بالدولة خلال الأزمة عن طريق التدخل السريع في الوقت المناسب من خلال خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة والعديد من التسهيلات التنظيمية الأخرى التي وفرت الدعم اللازم وساعدت المصارف على أداء دورها بشكل أكثر فعالية ودون ضغوطات خلال أوقات صعبة للغاية ومليئة بالتحديات. كما قامت حكومة دولة الإمارات باتخاذ العديد من التدابير الناجحة لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية والتخفيف من الرسوم والتكاليف لضمان استمرار زخم النشاط التجاري.

وبحسب معالي المحافظ، وبنهاية شهر ديسمبر 2020، كان هناك عدد من المؤشرات الإيجابية المشجعة للغاية تمثلت في عودة أسواق الأسهم تدريجياً إلى طبيعتها، كما كان هناك عدد من إصدارات السندات والصكوك مع عودة النشاط في أسواق رأس المال. وفي حين ظل التضخم في النطاق السلبي، إلا أنه كان هناك المزيد من ثقة المستهلك وبدأ الإنفاق يعود إلى مستوياته الطبيعية. كما تم التحقق من علامات الانتعاش في الربع الرابع من عام 2020 من خلال عدد من المؤشرات والتي توضح ارتفاع مؤشر المشتريات أعلى من 50 نقطة، كذلك ارتفاع معدلات التوظيف بالدولة في شهر ديسمبر بنسبة 1.7% على أساس شهري طبقاً لمؤشر نظام حماية الأجور الصادر عن المصرف المركزي. وأظهرت أسعار مبيعات العقارات، التي كانت متوقفة بالنسبة للبعض، زيادة على أساس شهري من حيث التقييمات وعوائد الإيجار.

تحفيز النشاط

وأكد معالي المحافظ أن دولة الإمارات تتمتع بموارد طبيعية متعددة وحكومة راغبة وقادرة على تحفيز النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تركيبة سكانية متميزة تجمع ما بين المواطنين والمقيمين واللذانِ يتميزان بالإصرار على مواجهة أصعب التحديات. وقال معاليه: "في العام 2020 شهدنا حلّاً للعديد من القضايا الجيوسياسية وظهور فرص تجارية واستثمارية جديدة، والتي لم تكن متاحة من قبل، وتوجه بالدعوة إلى مجتمع الأعمال والمصارف للمشاركة في هذا العصر الجديد لبدء دورة الاستثمار والعمل على زيادة القدرة الائتمانية ودعم العملاء المتضررين وصياغة خارطة طريق مختلفة عما سبق"، مؤكداً بأن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى تحتاج للنظر إلى الوضع الحالي بفكرٍ مختلف وإعادة صياغة أهدافها واستراتيجياتها بما يتناسب مع العالم الجديد الذي تم إعادة تحديد معالمه الجيوسياسية، في ظل اقتصادٍ عالمي يتحول بسرعة إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في كافة أعماله، ووجهات تجارية جديدة ومستهلكين يطالبون بأفضل الخدمات.

الأمن السيبراني

وفي ظل المتغيرات السريعة التي شهدها عام 2020 ومستجدات العمل عن بعد، ومع نمو الطلب على الخدمات المالية الإلكترونية، كان القطاع المصرفي مستعداً ببنيةٍ تحتية متفوقة لتلبية الطلب المتنامي في هذا المجال، وكذلك كان المصرف المركزي يقظاً للتحديات التي رافقت ذلك وحثّ المصارف العاملة في الإمارات على تعزيز مناعتها ضد الهجمات السيبرانية ومواصلة تطوير بنيتها التحتيّة الخاصّة بتكنولوجيا المعلومات وقدراتها في مجال الأمن السيبراني، وذلك وِفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وواصل المصرف المركزي التعاون مع العاملين في القطاع كافّة، بهدف تعزيز متانة القطاع وحماية النظام الماليّ الوطنيّ ضد التهديدات.

وكان للمركزي، وبالتعاون مع اتحاد مصارف الإمارات، ورشة عملٍ لمحاكاة الهجمات السيبرانية الأولى من نوعها على المستوى الأوسع، والتي صُمّمت لاختبار مرونة القطاع وحصانته في مواجهة أيّة هجمات إلكترونية محتملة، ومن خلال توجيهات المركزي تم التأكد من جهوزية المصارف المُشارِكة للحدّ من مخاطر التهديدات الإلكترونية التي قد تؤدّي إلى اضطرابات من شأنها التأثير على الاستقرار الماليّ والاقتصاديّ.

تعزيز مكانة قطاع التأمين

وشهد العام 2020 تولّي مصرف الإمارات المركزي مسؤولية الإشراف على وتنظيم قطاع التأمين، تنفيذاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 25 لسنة 2020 والذي تقرر بموجبه دمج هيئة التأمين لتخضع تحت مظلّة المركزي.

وكان في هذه الخطوة تأكيد على حرص القيادة الرشيدة على تطوير أداء ومؤشرات المؤسسات الاتحادية، وتوحيد الجهود لتحقيق النتائج المرجوة وخصوصاً من القطاع الماليّ والمصرفيّ الذي يمثّل ركيزة من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

ويقوم المصرف المركزي بالإشراف على وتنظيم قطاعات الخدمات المصرفية والتأمين وشركات الصرافة ومزوّدي خدمات الدفع، والتأكّد من اتباعهم جميعاً أعلى المعايير في سلوكيّات السوق وتوفير البيئة المناسبة لتطوير القطاعات على نحوٍ يضمن الاستقرار المالي وتشجيع المنافسة ودعم التوطين.

ويواصل المصرف المركزي تقديم الدعم اللازم لتطوير تقنياتٍ جديدة في جميع مجالات القطاع المالي في الدولة، وذلك كجزء من استراتيجيته في مجال التكنولوجيا المالية "فينتك" وتحسين الشمول المالي في دولة الإمارات.

أبــرز مبادرات الاتحاد

محفظة الإمارات الرقمية "KLIP"

اقترح اتحاد مصارف الإمارات توسيع الشراكة الإستراتيجية بين المصارف المساهمة في المحفظة بهدف تعزيز ثقة العملاء حيث ستساعد هذه المبادرة بشكل كبير في توسيع نطاق الحلول والتطوير بين المستهلكين والتجار وبقية المصارف، و ستوفر خياراً مناسباً وآمناً للمستهلكين في دولة الإمارات كي يتسنى لهم إجراء معاملاتهم الماليّة اليومية وتحويل الأموال باستخدام هواتفهم الذكية وغيرها من الأجهزة الرقمية الحديثة، كما سيساعد في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مجتمع غير نقدي. وقد عرض الرئيس التنفيذي لمحفظة الإمارات الرقمية آخر المستجدات والتطورات الخاصة بالمشروع خلال اجتماع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين للاتحاد والذي عقد في 16 سبتمبر 2020 لدعوة المصارف الأخرى للانضمام للشراكة. وتم التواصل مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية لطرح آخر المستجدات للمشروع والتعريف به. كما عُقدت عدة اجتماعات بين مدير عام الاتحاد ورئيس العلاقات العامة والاتصال في الاتحاد واللجنة المختصة في المصرف المركزي مع فريق شركة محفظة الإمارات الرقمية لمناقشة المشروع وتطبيقات الدفع الأخرى.

klip
UAE's Digital Cash
النقد الرقمي للإمارات

الهيئة الاتحادية للجمارك (نظام مرسال)

تم عقد عدة اجتماعات مشتركة بين أعضاء لجنة الامتثال واللجنة القانونية ولجنة العمليات التابعات لاتحاد المصارف مع خبراء جمارك دبي والفريق المختص في المصرف المركزي، وتم مناقشة نظام جمارك دبي (مرسال). وبناءً على طلب جمارك دبي، تم إرسال قائمة بممثلين عن المصارف ليكونوا نقطة اتصال عن كل مصرف مع جمارك دبي. وقد شاركت لجنة العمليات ولجنة الامتثال التابعتين لاتحاد المصارف مقترحاتهما وتوصياتهما مع جمارك دبي بشأن النقاط الفنية لنظام جمارك دبي (مرسال).

استراتيجية التوطين في القطاع المصرفي وقطاع التأمين

عملت لجنة الموارد البشرية التابعة لاتحاد المصارف ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على وضع خطة لدعم وتطوير إستراتيجية التوطين في القطاع المصرفي، وتم الاتفاق على أن يقوم الاتحاد بمناقشة الموضوع مع الجهات المعنية ذات الصلة لتنفيذ الخطة.

فحص قدرة استجابة المصارف لعمليات القرصنة

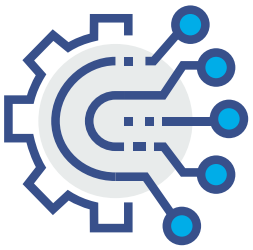

قام اتحاد المصارف بتعيين شركة استشارية متخصصة لعمل دراسة وتنفيذ مشروع حول "تجارب تحذيرية ومحاولات قرصنة" لاختبار مدى متانة نظام أمن المعلومات لدى المصارف بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، تحت إشراف وتعاون لجنة أمن المعلومات التابعة لاتحاد المصارف والفريق المعني في المصرف المركزي وبالاشتراك مع ثلاثة مصارف وطنية كبرى، وهي بنك الإمارات دبي الوطني وبنك المشرق وبنك أبوظبي الأول، حيث تم إجراء هذا التدريب في مركز تدريب بنك أبوظبي الأول في أبوظبي، لاختبار قدرة استجابة الأمن السيبراني ورد الهجمات المتعددة و بناء قدرات الاستجابة لحالات الاختراقات والهجمات الداخلية والخارجية، وتعتبر هذه العملية اختباراً رئيسياً لبناء قدرات المرونة السيبرانية للمؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تواجه الأطراف المعنية سيناريوهات هجومية مفصلة ومعقدة ومترابطة، والتي سيتم تنفيذها في وقت واحد، ويُطلب من المشاركين فهم الديناميكيات، وتخصيص تركيزهم وفقاً لذلك، والتعاون مع بعضهم البعض.

نظام إدارة الثروات

قام اتحاد المصارف بتكليف شركة استشارية بتنفيذ مشروع حول "تطوير خارطة الطريق لإدارة الثروات في الدولة" بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المعتمدة، لجعل دولة الإمارات مركزاً لإدارة الاستثمار والثروات من خلال التركيز على نقاط الضعف الرئيسية لتنمية الثروات وسبل التحسين والتطوير. وقد تم إنشاء لجنة توجيهية منبثقة من لجنة إدارة الثروات التابعة لاتحاد المصارف تتكون من الرؤساء التنفيذيين للمصارف التالية: بنك باركليز، بنك أبوظبي الأول، سيتي بنك، بنك الإمارات للاستثمار، بنك دبي الإسلامي، بنك المشرق، وبنك ستاندرد تشارترد، لدراسة التحديات التي تواجه دولة الإمارات لاستقطاب المستثمرين ورؤساء الثروات والتي يجب تعديلها وتطويرها من حيث اللوائح والتشريعات والحوافز التي يمكن أن تقدمها الدولة للمصارف لدعم أعمال إدارة الثروات والعمل على بناء بيئة لجذب المستثمرين، وبناءً عليه، قام اتحاد المصارف بتوكيل كل من اللجنة القانونية ولجنة الموارد البشرية في الاتحاد للحصول على آرائهم حول المواضيع ذات الصلة.

عمليات رهن المركبات

قام اتحاد مصارف الإمارات بالتوقيع مع شركة قانونية استشارية لتطبيق مشروع حول عمليات رهن المركبات لمراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بإنشاء وتنفيذ رهن المركبات وكذلك الإجراءات المتبعة للإشعارات القانونية الخاصة بها، عمليات الضمان والمزاد والزمن اللازم لإتمام هذه العمليات وطريقة العرض والتكلفة بالاضافة الى سبل تقييم وتطوير المنهجية التي يتم تطبيقها في المحاكم والهيئات ذات الصلة والمصارف في الدولة. وكذلك شملت المراجعة عمل دراسة تحليلية ومعايير مقارنة لما هو متبع في عدة دول حول العالم. مثل البحرين، إنجلترا وإمارة ويلز، فرنسا، هونج كونج وسنغافورة. هذا وقد تم مشاركة التقرير الكامل مع الجهات المختصة في الدولة ومناقشة "قائمة النقاط الرئيسية" التي تتضمن المقترحات والتوصيات المنبثقة عن الدراسة.

رئيس مجلس إدارة الاتحاد يعقد مؤتمراً صحفياً لبحث آثار تداعيات فيروس كورونا

تم عقد مؤتمراً صحفياً افتراضياً لمعالي رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات بتاريخ 12 أبريل 2020، وتم مناقشة آثار تداعيات فيروس كورونا على القطاع المصرفي، والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل أعضاء الاتحاد للتخفيف من تأثيره على الاقتصاد.

الحملة الوطنية لمواجهة عمليات التزوير والاحتيال "معاً في مواجهة الاحتيال"

بناءً على موافقة أعضاء المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين في الاتحاد، وبالتنسيق مع لجنتي التسويق ومنع الاحتيال التابعتين لاتحاد مصارف الإمارات، قام الاتحاد في تاريخ 15 ابريل 2020 وبالتعاون مع المصرف المركزي وشرطة أبوظبي وشرطة دبي، بإطلاق "الحملة الوطنية لمواجهة عمليات الاحتيال" تحت مسمى "معاً في مواجهة الاحتيال"والتي استمرت حتى نهاية شهر ديسمبر 2020. شملت الحملة ثمانية أنواع من الاحتيال وهي : الاحتيال عبر الهاتف، احتيال اليانصيب، الاحتيال عن طريق الحبر السري، الاحتيال عبر البريد الإلكتروني، احتيال خصوصية البيانات، الاحتيال عبر جهاز الصرّاف الآلي، الاحتيال عبر تحويل الأموال، وعبر بطاقة الشريحة البديلة. ويمكن لعملاء المصارف الإبلاغ عن أية أنشطة احتيالية باستخدام الروابط الإلكترونية الخاصة بشرطة أبوظبي وشرطة دبي (روابط الجرائم الإلكترونية) التي تم إضافتها إلى الصفحة الخاصة بالحملة في الموقع الإلكتروني للاتحاد: UAE Banks Federation (uaebf.ae).

وقد أصدر اتحاد المصارف وبالتعاون مع جريدة Gulf News ملحقين حول الحملة من أجل توعية عملاء المصارف بشأن عمليات الاحتيال المحتملة وتقديم معلومات حول كيفية مواجهة ومنع هذه الهجمات الاحتيالية خلال مرحلة كوفيد-19، بالإضافة إلى مقابلات مع كبار المتخصصين في القطاع المصرفي، ويمكن الوصول إلى الملحقين من خلال الرابطين:

https://www.uaebf.ae/en/publications/special-editions.html

UAE-Together-Against-Fraud-20-Oct-2020.pdf (uaebf.ae)

مكافحة عمليات الاحتيال المالي عن طريق عملية استبدال شرائح الهاتف المتحرك

تم عقد اجتماع بين ممثلي لجان منع الاحتيال، أمن المعلومات ولجنة العمليات التابعات لاتحاد المصارف مع هيئة تنظيم الاتصالات لمناقشة مبادرة اتحاد المصارف حول الموضوع، وعلى وجه الخصوص اقتراح وضع الحلول والحد من عمليات التزوير والاحتيال الناتجة عن استبدال شرائح الهاتف المتحرك والتي تؤثر بشكل مباشر على القطاع المصرفي في الدولة، مما أدى إلى انخفاض كبير في عمليات استبدال شرائح الهاتف المتحرك. وقامت هيئة تنظيم الاتصالات بجهودها المميزة دائماً بوضع أسس قوية لدى مزودي الخدمات.

التحايل المتعمد

قامت اللجنة القانونية التابعة لاتحاد مصارف الامارات، بتكليف شركة قانونية استشارية لإعداد تحليل مفصل للإطار القانوني الحالي المعمول به في الدولة فيما يتعلق باختلاس الأموال و/أو "التقصير المتعمد" (يُعرَّف هذا المصطلح على أنه إجراء من جانب واحد أو إغفال من جانب طرف مما يؤدي لنوع من التقصير أو الاختلاس المالي المتعمد في واحدة أو أكثر من البنود الواردة بموجب اتفاق تعاقدي والذي ينتج عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر، خسارة مالية للطرف المقابل)، وتقوم هذه الدراسة بعرض التوصيات العملية والموضوعية المفصلة حول أفضل السبل لتنفيذ المفهوم القانوني "التقصير المتعمد" لحماية القطاع المصرفي من مثل هذه الإجراءات غير القانونية.

موانئ دبي

عقد مديرعام اتحاد المصارف اجتماعاً مع إدارة الشركة التي تم تكليفها من قبل موانئ دبي، وتم مناقشة مشروع "World Logistics Passport (WLP)" بالإضافة إلى "Silk Road Strategy" وطرق التعاون المشتركة بين المصارف في الدولة وكذلك المزايا والفوائد التي سوف تعود عليهم من خلال هذا المشروع. وقد عقد الاتحاد اجتماعاً تمهيدياً في 18 نوفمبر 2020 بين أعضاء الاتحاد وفريق إدارة WLP لتقديم البرنامج إلى ممثلي المصارف من أجل معرفة المزيد عن المبادرة ودمج الخدمات المصرفية في برنامج WLP، وفهم دور المصارف بشكل أكبر.

عمليات الرهن العقاري

قام اتحاد المصارف بتكليف شركة قانونية استشارية لتطبيق مشروع حول "عمليات الرهن العقاري" لمراجعة القوانين واللوائح الخاصة بعمليات الرهن العقاري من حيث التسجيل والشراء والرهن، وسبل التطوير والتحسين والممارسات التي يتم تطبيقها في المحاكم والمصارف في الدولة. كما شملت المراجعة كافة أشكال معاملات الرهن العقاري، وعمل دراسة تحليلية ومعايير مقارنة لما هو متبع في عدة دول حول العالم، مثل البحرين، إنجلترا وإمارة ويلز، فرنسا، هونج كونج وسنغافورة. حيث تم عقد عدة اجتماعات مشتركة مع كل من دائرة الأراضي والأملاك في دبي وكذلك دائرة التخطيط العمراني والبلديات في أبوظبي للبحث مع اللجنة القانونية التابعة لاتحاد المصارف للمناقشة وتبادل الآراء ليتم عمل الدراسة مع ذوي الخبرة في المجال وبشكل يفيد كافة الأطراف المعنية، هذا وقد تم عرض التقرير النهائي متضمناً آراء وتعديلات وتوصيات كافة الجهات المشاركة.

هذا وقد عقد مدير عام الاتحاد اجتماعاً مشتركاً بتاريخ 16 يونيو 2020 مع الجهات المختصة في دبي وأبوظبي ورئيس اللجنة القانونية التابعة لاتحاد المصارف، وتم الاتفاق خلال الاجتماع على تعاون جميع الأطراف.

مبادرة "غاية" - برنامج التوعية المالية

عمل اتحاد مصارف الإمارات مع هيئة المساهمة الاجتماعية (معاً) والتابعة لدائرة تنمية المجتمع في أبوظبي، وبالاشتراك مع أكاديمية سوق أبوظبي العالمي ومعهد لندن للأعمال المصرفية والمالية، عمل على المساهمة في إطلاق برنامج التوعية المالية "غاية"، الذي يعتبر أول برنامج من نوعه للمشاركة والتطوع في المنطقة.

ويهدف برنامج التوعية المالية "غاية" في نسخته الأولى إلى تزويد 50 مستفيداً من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في إمارة أبوظبي، بأُسس الإدارة المالية، وتعزيزها على المستويين الشخصي والأسري لتمكينهم من إدارة شؤونهم المالية بكفاءة، وذلك عبر توفير الأساليب اللازمة للتدريب للارتقاء بمستوى المعرفة المالية العملية واتخاذ القرارات المناسبة لإدارة شؤونهم المالية بشكلٍ أفضل، من خلال التركيز على بنودٍ مختلفة تشمل كيفية ادخار المال وكيفية الموازنة المالية ما بين الدخل والإنفاق والتخطيط المنظّم لأفضل الطرق للاستثمار.

ويعتز اتحاد مصارف الإمارات بالمشاركة في هذه المبادرة من خلال تأمين 49 متطوعاً من الموظفين المتخصصين في قطاعنا المصرفي من أعضاء الاتحاد ومنهم: بنك أبوظبي الأول، سيتي بنك، بنك الفجيرة الوطني، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك الشارقة، مصرف الإمارات الإسلامي، إتش أس بي سي، مصرف أبوظبي الإسلامي، البنك العربي المتحد، بي إن بي باريبا، والبنك المتحد المحدود، لِحثّ موظفي المصارِف الأعضاء المتطوعين على تبادل العطاء مع المجتمع ومشاركة معرفتهم وخبراتهم للمساعدة في خلق تغيير سلوكيّ إيجابيّ وصحيّ نحو إدارةٍ مسؤولة للأموال، وتعزيز مستوى الثقافة المالية للأسرِ المواطِنة المستفيدة من هذا البرنامج، كما سيسعى الاتحاد أن يكون جزءاً من هذا المشروع الاجتماعيّ الهادف في نُسخِه المستقبلية.

خطة دعم اقتصادي شاملة
من المصرف المركزي

اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدداً من التدابير وإجراءات السياسة النقدية التيسيرية أو التوسعية على المستوى الاتحادي، في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، تمثلت في إقرار معايير إقراض وتخفيض رأس المال واعتماد أنظمة جديدة.

خطة دعم مالي موجّهة من اعتماد 50 مليار درهم، للقروض والسلف بكُلفة صفرية للمصارف العاملة بالدولة مغطاة بضمان، إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للمصارف.

السماح للمصارف باستخدام جزء من رؤوس الأموال الوقائية الرقابية في دعم عمليات إقراض جديدة ودعم اقتصاد الدولة.

السماح لجميع المصارف العاملة في الدولة أن تحصل على القروض والسلف بدون تكلفة وفقاً لخطة الدعم.

6 أشهر تأجيل للدفعات المستحقة على عملاء المصارف من الشركات والأفراد.

المصرف المركزي يعلن أن احتياطي العملات الأجنبية 405 مليار درهم يكفي لاستقرار العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لشركات القطاع الخاص والأفراد.

اعتماد أنظمة جديدة لخفض الرسوم التي يتكبدها التجار عندما يدفع العملاء ببطاقات الخصم أو بطاقات الائتمان.

اعتماد أنظمة جديدة لوضع حدود للرسوم التي تفرضها المصارف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وألا تطلب المصارف حداً أدنى لرصيد الحساب يتجاوز 10 آلاف درهم.

100
مليار درهم

خطة دعم اقتصادية موجهة للعملاء الأفراد والشركات المتأثرين بالجائحة

دعم الحكومة الاتحادية
لتخفيف الأعباء في 2020

156
مليـــار درهـــم
خطة دعم إضافية للاقتصاد الوطني

95 مليار درهم
تخفيضات في السيولة الاحتياطية

61 مليار درهم
تخفيض في متطلبات الاحتياطيات النقدية الإلزامية

دعم الحكومة الاتحادية لتخفيف الأعباء في الظروف الراهنة

تمحورت حزم الدعم الاقتصادية والمبادرات الحكومية حول تخفيف الأعباء الاقتصادية خلال الأزمة للوقاية من أي تداعيات سلبية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على مختلف القطاعات في الدولة، وتسهيلاً على المواطنين والمقيمين والزائرين، وحفاظاً على صحتهم وسلامتهم، بما يدعم سير العمل الحكومي واستمراريته في مختلف الجهات والقطاعات.

- تمديد تصاريح الإقامات المنتهية للمقيمين في 1 مارس ولمدة 3 أشهر، وإعفاء المنتهية إقاماتهم من المخالفات المالية.
- إيقاف احتساب الغرامات الإدارية على مخالفات خدمات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية من 1 ابريل 2020
- منح ترخيص مؤقت لمشروع استخدام تقنيات التعاملات الرقمية في أعمال كاتب العدل، وذلك تسهيلاً على الجميع لإتمام معاملاتهم القضائية
- تمديد صلاحية الخدمات الحكومية المنتهية في 1 مارس 2020 ولمدة 3 أشهر
- توجيه المصانع بدعم احتياجات القطاع الصحي في الدولة
- إجراءات لدعم سوق الأوراق المالية والأسهم أبرزها تمديد مهلة الإفصاحات المالية لبيانات 2019
- اعتماد تسجيل المركبات بدون تسديد المخالفات المرورية أو إجراء الفحص الفني للمركبة
- تخفيض فواتير استهلاك الكهرباء والماء بنسبة 20 % للقطاع السياحي والتجاري والفندقي المسجلة في الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، لمدة 3 أشهر بتكلفة تقديرية إجمالية تصل إلى 86 مليون درهم.
- تأجيل تحصيل أقساط رسوم توصيل وإعادة الخدمة لمراكز التسوق والمحلات التجارية والفنادق والشقق الفندقية والمصانع لمدة 6 أشهر

اجتماعات إستراتيجية

مكتب التكنولوجيا الجديدة في المصرف المركزي ولجنة الاتحاد الخاصة بـ فينتك

بالتعاون مع المصرف المركزي، شكّل اتحاد المصارف فريقاً خاصاً للتكنولوجيا المالية فينتك يتكون من (9 أعضاء) يضم خبراء من مختلف لجان اتحاد المصارف الفنية للعمل مع مكتب التكنولوجيا المالية فينتك الذي تم إنشاؤه حديثاً في المصرف المركزي لدراسة التكنولوجيا الجديدة مثل e-KYC ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون وتنفيذ المبادرات/ المشاريع المشتركة ذات العلاقة. وقد عقد المصرف المركزي اجتماعاً تمهيدياً بتاريخ 15 سبتمبر 2020 بهذا الخصوص.

وزارة الخزانة الأمريكية

عقد المدير العام للاتحاد وأعضاء اللجان الفنية التابعة لاتحاد المصارف اجتماعاً مع سعادة د. جيفري أوكاموتو - مساعد وزير الخزانة الأمريكية للشؤون المالية والتنمية الدولية - وفريقه لمناقشة التطورات الخاصة بـ فينتك في القطاع المصرفي في الإمارات بالإضافة إلى مبادرات اتحاد المصارف بهذا الخصوص.

وزارة العدل

تم عقد عدة اجتماعات مشتركة مع إدارة شؤون الخبراء الفنيين في وزارة العدل لمناقشة المواضيع المشتركة بين الطرفين وأهمها مراجعة وتطوير مذكرة التفاهم المبرمة مع اتحاد المصارف والمصرف المركزي بشأن ضوابط تعيين الخبراء المصرفيين.

سلطة دبي للخدمات المالية DFSA

اجتمع مدير عام اتحاد المصارف مع الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية وتم مناقشة سبل التعاون المشترك بين الطرفين.

اتحاد المصارف العربية

اجتمع مدير عام اتحاد المصارف مع مدير الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية وتم مناقشة سبل التعاون بين الطرفين.

اجتماع مشترك بين الاتحاد والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية

اجتمع مدير عام اتحاد المصارف ورئيس لجنة الخدمات المصرفية للأفراد ورئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات التابعة لاتحاد المصارف مع ممثلي الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية لمناقشة سبل التعاون بين الطرفين، وخاصة اقتراح لجنة الخدمات المصرفية للأفراد بخصوص تسهيل عملية التحقق وربط بيانات الهوية الخاصة بالعملاء، حيث سيكون هذا حلاً سريعاً وفعالاً يتماشى مع رؤية الإمارات لرقمنة الخدمات.

شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية

عقدت اللجنة التوجيهية والتي تضم ممثلي اتحاد المصارف والاتحاد للمعلومات الائتمانية اجتماعهما الأول خلال 2020 حيث تم مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

اجتماع الاتحاد مع مصرف الإمارات للتنمية

اجتمع المدير العام للاتحاد مع إدارة مصرف الإمارات للتنمية لتبادل وجهات النظر حول استبيان يتعلق بالنقاط التي تم تناولها في سياق الكيانات الحكومية مثل التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه الكيانات فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وريادة الأعمال، لإتاحة أكبر إمكانات النمو للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة (المنطقة، القطاع، الحجم).

اجتماع مع رابطة المصارف الخاصة العراقية

التقى المدير العام لاتحاد المصارف برابطة المصارف الخاصة العراقية، وناقش معهم سبل التعاون والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين الجمعيتين.

اجتماع مع ممثل البنك المركزي الإيطالي في دول مجلس التعاون الخليجي

التقى المدير العام للاتحاد مع ممثل البنك المركزي الإيطالي في دول مجلس التعاون الخليجي، وناقش معه سبل التعاون المشترك والقضايا ذات الاهتمام المتبادل بين الطرفين.

المؤتمرات والأنشطة

#كلنا_مع_كلنا

تم تصميم وإعداد مقطع فيديو توعوي من قبل موظفي اتحاد مصارف الإمارات بشأن التوعية بخصوص كوفيد-19، واستخدام hashtag # كلنا_مع_كلنا (all of us, with all of us)، وإرساله إلى جميع الرؤساء التنفيذيين من أعضاء اتحاد المصارف، وقد تم نشر مقطع الفيديو على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالاتحاد.

مؤتمر "مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط 2020"

بالتعاون مع لجنة منع الاحتيال التابعة لاتحاد المصارف، شارك اتحاد مصارف الإمارات كشريك استراتيجي في "مؤتمر الاحتيال في الشرق الأوسط 2020"، الذي استضافته الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بدبي، بالتعاون مع منظمة جمعية محققي مكافحة الاحتيال المعتمدين العالمية (ACFE) تحت رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم ،نائب حاكم دبي، في الفترة من 23 إلى 25 فبراير 2020. حضر المؤتمر أكثر من 400 خبير ومختص في مكافحة الاحتيال لاستعراض الحلول التي من شأنها المساهمة في دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الاحتيال وتعزيز مبادئ المحاسبة والشفافية في القطاعين العام والخاص.

مؤتمر سايبوس الافتراضي 2020

حضر المدير العام لاتحاد المصارف ورئيس مجموعة مستخدمي "سويفت" (الإمارات) مؤتمر "سايبوس الافتراضي 2020" والذي يعد الفعالية الأبرز في العالم لقطاع الخدمات المالية والذي نظمته شركة "سويفت" افتراضياً في الفترة ما بين 5 و8 أكتوبر 2020.

بطولة كرة القدم الثانية المصغرة (IBFT)

كجزء من مبادرات المسؤولية المجتمعية، وتعزيز العلاقات بين أعضاء المجتمع المصرفي، نظم اتحاد مصارف الإمارات بطولة كرة القدم المصغّرة الثانية بين الأعضاء لعام 2020 -IBFT وهي بطولة مخصصة لموظفي أعضاء الاتحاد وتعتبر كمنصة لبناء وتوطيد العلاقات بينهم – وقد بدأت في فبراير 2020، وقد كان من المقرر عقدها كل جمعة حتى 13 مارس 2020. كما تم الاتفاق على التبرع بجميع عائدات البطولة للأعمال الخيرية. وقد شارك 22 فريقاً من المصارف المحلية والإقليمية والدولية الرائدة في الدولة، حيث أقيمت البطولة لهذا العام في مدرسة جيمس هيرتج في دبي، وتم إجراء 30 مباراة فقط من البطولة (في مرحلة المجموعات) وتم إيقاف البطولة مع بداية شهر مارس 2020 قبل أن تبدأ مرحلة التصفيات النهائية للفرق الـ 16 الأوائل، وذلك بسبب تخوّف إدارة الاتحاد من جمع عددٍ كبير من اللاعبين المصرفيين في مكانٍ واحد، والذي ثبت لاحقاً بأنه كان قراراً صائباً بسبب تطورات انتشار جائحة كوفيد-19، فيما بعد.

التوعية المالية - الخدمات المصرفية الرقمية

أصدر اتحاد المصارف والمصرف المركزي بياناً صحفياً لتشجيع عملاء المصارف على الاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية كإجراء لحماية صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في الدولة، حيث يلتزم اتّحاد مصارف الإمارات بتوعية العملاء إيمانًا منه بأهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

برنامج التوعية المالية

شارك اتحاد مصارف الإمارات، في الحلقات النقاشية التي نظمها المصرف المركزي في معرض الشباب إكسبو 2020، حول التوعية المالية للأجيال الشابة، ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم المستقبلية وعيش حياة مالية مستدامة.

مؤتمر "فينتك أبوظبي" الافتراضي

نظم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي الدورة الرابعة من مؤتمر "فينتك أبوظبي" الذي أقيم في الفترة من 24 إلى 26 نوفمبر 2020.

شارك في المؤتمر أهم رواد الفكر وصنّاع القرار وكبرى المؤسسات المالية والتكنولوجية والمختصين الأكاديميين وتخلله كلمة لرئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات معالي عبد العزيز الغرير.

ومنذ انطلاقه في 2017، ساهم "فينتك أبوظبي" في طرح مبادرات رائدة تدعم نمو الشركات الناشئة والخدمات المالية في أبوظبي والمنطقة، وأصبح المنصة الرئيسية المختصة في التكنولوجيا المالية والتي تعكس مكانة أبوظبي والدولة كشريك ومنصة للابتكار والأبحاث وتطوير المواهب والتعاون في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شرطة دبي – حملة مكافحة الاحتيال والتصيد الإلكتروني

عقدت شرطة دبي اجتماعاً مع اتحاد مصارف الإمارات في 10 ديسمبر 2020، للتعاون مع أعضاء الاتحاد لتعزيز حملتها للتوعية ضد الاحتيال، وتم مشاركة الحملة مع أعضاء لجنة التسويق التابعة للاتحاد، الذين روجوا لها من خلال منصات المصارف على وسائل التواصل الاجتماعي. حيث شاركت المصارف التالية: بنك أبوظبي الأول، وبنك الشارقة، وبنك الفجيرة الوطني، وبنك رأس الخيمة، وبنك أبوظبي التجاري، وستاندرد تشارترد بنك، وبنك صادرات.

من ناحية أخرى، قام الاتحاد بتسمية رئيس إدارة مخاطر الاحتيال في مصرف أبوظبي الإسلامي، وعضو لجنة منع الاحتيال في الاتحاد لتمثيل اتحاد مصارف الإمارات في ورشة العمل ضد الاحتيال التي تستضيفها شرطة دبي للحديث عن تطورات طرق الاحتيال.

اتحاد المصارف يدعم الأسبوع العالمي للتوعية ضد الاحتيال المالي

واصل اتحاد مصارف الإمارات دعمه للأسبوع العالمي للتوعية ضد الاحتيال المالي، والذي نظمته "جمعية محققي مكافحة الاحتيال المعتمدين" في الفتره من 15-21 نوفمبر 2020. وبناء على توصية من "لجنة منع الاحتيال" التابعة للاتحاد، شارك الاتحاد في دعوة جميع أعضائه ليكونوا جزءاً من هذا الحدث، من خلال نشر الوعي بين عملائهم وموظفيهم عن التداعيات المترتبة على آفة الاحتيال، وذلك عن طريق التثقيف حول ماهيته وأفضل الممارسات لمكافحته.

مؤتمر افتراضي حول نُظم الامتثال في المصارف، ومكافحة تحديات الجريمة المالية (25 و26 نوفمبر 2020)

عقد اتحاد مصارف الإمارات مؤتمراً افتراضياً على مدار يومين في 25 - 26 نوفمبر، مركزاً على الجهود التي تبذلها مصارف الإمارات لتطوير وتبني أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية، ومعالجة التطورات العالمية، والقضايا الناشئة، والمخاطر في الامتثال المصرفي. وتضمن الحدث سلسلة من العروض التقديمية والمواضيع التي تناولت أنظمة حماية المستهلك، وآثارها على المصارف، وكيفية الالتزام بالمعايير، والإجراءات التي اتخذها القطاع المالي الإماراتي للحد من تنفيذ الجرائم المالية، وتسليط الضوء على أهم التوصيات وأفضل الممارسات في تقييم المخاطر، وخطط العمل لمواجهة التحديات الناشئة التي تواجهها في ظل اعتماد واسع النطاق للمنصات الرقمية. وقد حضر المؤتمر ما يقرب من 300 من كبار موظفي الامتثال، والجرائم المالية، والمخاطر، والضرائب، والأعمال التجارية، وتكنولوجيا المعلومات، من مختلف المصارف المحلية والأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك شركات الصرافة وغيرها من المؤسسات المالية بالإضافة إلى مشاركات من الاتحاد، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والاستشاريين وغيرهم من الشركات.

مبادرات اتحاد المصارف
الخاصة بتداعيات جائحة (كوفيد-19)

تم عقد عدد كبير من الاجتماعات المشتركة والعاجلة بين المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات مع لجنة إدارة المخاطر في الاتحاد وفريق إدارة المخاطر في المصرف المركزي، وتم مناقشة المخاطر والمخاوف الرئيسية للمصارف بهدف التخفيف من الآثار السلبية المترتبة لفيروس كوفيد-19 على القطاع وتقييمها، وتقديم اقتراحاتهم وتوصياتهم في هذا الصدد.

تم عقد عدة اجتماعات مشتركة وعاجلة بين رئيس اتحاد المصارف والمدير العام مع الرؤساء التنفيذيين للمصارف المحلية الرائدة والمصارف الأجنبية الكبيرة لإعداد ورقة تضم حزمة من المقترحات والمبادرات حول الوضع الحالي.

أصدر اتحاد مصارف الإمارات ومصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي بياناً صحفياً مشتركاً، لتوضيح وتحديد أولويات العمل عن بُعد لغالبية القوى العاملة في المصارف والمؤسسات المالية وشركات الصرافة الخاضعة تحت إشراف المصرف المركزي، باستثناء 30% ممن يعملون في وظائف حيوية.

بالإضافة إلى ذلك، تم إقرار أنه يحق للمصارف وشركات الصيرفة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتخفيض ساعات العمل والإغلاق المؤقت لبعض فروعها خلال فترة الإغلاق طالما أن الخدمات المقدمة للعملاء تبقى غير منقطعة ، اعتباراً من يوم الأحد 29 مارس 2020، لمدة أسبوعين قابلة للتمديد. يعطي نظام العمل عن بعد الأولوية لفئات معينة منها النساء الحوامل، وأمهات الأطفال في مرحلة الصف التاسع، وما دونها، وذوي الهمم، والموظفين الذين يعانون من مشاكل في الجهاز التنفسي وضعف في الجهاز المناعي، بالإضافة إلى الموظفين الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، وذلك تماشياً مع جهود حكومة الإمارات العربية المتحدة لضمان صحة وسلامة جميع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمقيمين فيها.

قدّم رئيس اتحاد المصارف عدة تصريحات في الصحافة بخصوص إعلان المصرف المركزي رفع قيمة حزمة التحفيز الاقتصادي إلى 256 مليار درهم إماراتي، وأشار إلى أن هذه الخطوة ستخفف من تأثير جائحة كوفيد-19 على اقتصاد الدولة من خلال زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وسيوفر مزيداً من الاستقرار في هذه الأوقات المضطربة، وسيسمح للمصارف بتقديم مزيد من الإقراض والدعم للقطاعات الحيوية في الدولة.

"بالرغم من تأثير كوفيد-19، فقد كان عام 2020 عاماً مثمراً وناجحاً للاتحاد ولأعضائه، وقد حرصنا على استعراض عمل لجاننا المتخصصة ال 26، ووافقنا على خطة العمل المقترحة للسنة المقبلة. ونحن نؤكد على الدور الجوهري الذي يضطلع به مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في التوجيه والدعم والتنسيق مع اتحاد مصارف الإمارات وأعضائه، لضمان صحة ومتانة النظام المصرفي الإماراتي على المدى الطويل."

عبد العزيز عبد الله الغرير

رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات

سويفت

اتحاد مصارف الإمارات و"سويفت" يعقدان اجتماعاً للارتقاء بمعايير القطاع المصرفي الإماراتي

نظّم اتحاد مصارف الإمارات بالتعاون مع "سويفت"، جمعية الاتصالات المالية العالمية بين المصارف والمزود الرائد عالمياً لخدمات المراسلة المالية الآمنة، اجتماعاً خاصاً في أبوظبي لمجموعة مستخدمي نظام "سويفت" في دولة الإمارات. وضمّ الاجتماع أكثر من 100 من كبار الخبراء المصرفيين لمناقشة آخر مستجدات "سويفت" المتعلّقة بالقطاع المصرفي الإماراتي.

"سويفت" تستعرض قاعدة البيانات، وتؤكد على أهمية اعتماد معايير المراسلة المالية "أيزو 20022"

عقد اتحاد المصارف بالتعاون مع شركة "سويفت"؛ المزود الرائد عالمياً لخدمات المراسلة المالية الآمنة، اجتماعاً افتراضياً بتاريخ 15 يوليو 2020 مع مجموعة مستخدمي "سويفت" في الإمارات، تمت خلاله مناقشة آخر المستجدات المتعلّقة بنظام "سويفت" مع التركيز على أهمية اعتماد معايير جديدة للمراسلة المالية من أجل بناء بيئة مصرفية آمنة وقوية. وتهدف استراتيجية "سويفت" الجديدة بشكل رئيسي إلى دعم المؤسسات المالية وتمكينها من الارتقاء بأعمالها في مجال المدفوعات والأوراق المالية. وسوف تسهم هذه الاستراتيجية على مدار العامين المقبلين، وما بعدهما، في إدخال تغييرات جذرية على أعمالها بحيث لا يقتصر دورها على تحسين خدمات المراسلة المالية فحسب، بل وتمكين إجراء معاملات الدفع بين الحسابات في أي مكان من العالم بسهولة وبصورة فورية، كل ذلك بواسطة حلول متكاملة تجمع بين أفضل القدرات المحلية والعالمية.

الاجتماع الأول للجنة الإدارية لمجموعة "سويفت" لعام 2020

عقدت اللجنة الادارية للمجموعة اجتماعها الأول في 2 يونيو 2020، وتم مناقشة مختلف الموضوعات ذات الصلة.

الجمعية العمومية لمجموعة "سويفت" لعام 2020

عُقدت الجمعية العمومية افتراضياً لمجموعة "سويفت" في 14 يونيو 2020 بحضور 45 مستخدماً وتم مناقشة مختلف الموضوعات ذات الصلة. وقد تبع الاجتماع ورشة عمل تحت إشراف مكتب سويفت – دبي .

الاجتماع الافتراضي الأخير لعام 2020 للجنة الإدارية لمجموعة مستخدمي "سويفت"

عقدت اللجنة الإدارية لمجموعة مستخدمي "سويفت" في دولة الإمارات العربية المتحدة اجتماعها الافتراضي الأخير لعام 2020 في شهر ديسمبر، وترأسه السيد جمال صالح، رئيس مجموعة مستخدمي "سويفت" في دولة الإمارات العربية المتحدة والمدير العام لاتحاد مصارف الإمارات.

وانضم أعضاء اللجنة إلى السيد صالح بالترحيب بالعضو الجديد الذي تم انتدابه عن بنك أبوظبي الإسلامي. وخلال الاجتماع، أعلن الأعضاء عن رغبتهم بتوسيع الأعمال من خلال إنشاء "مجموعة أعضاء وطنية"، تتضمن أعضاء اللجنة التوجيهية مع دعوة أصحاب المصلحة والخبراء ذوي الصلة والمرتبطين بالقضايا المتعلقة ببيئة العمل إلى اجتماعات اللجنة التوجيهية، وذلك بهدف تعزيز عمل اللجنة وتحقيق أهدافها.

كما تم مناقشة إنشاء مركز تدريب لمجموعة مستخدمي "سويفت" في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت مظلة الاتحاد، حيث سيتم دعوة ممثلين عن مستخدمي "سويفت" في الدولة إلى برامج تدريب افتراضية متخصصة يقدمها "سويفت" للمستخدمين من المصارف الراغبة بالتدريب.

ومن جهة أخرى، أقرت اللجنة مرشحيها الإثنين (وهما من بنك أبوظبي الأول وبنك الشارقة الإسلامي) لتمثيل مجموعة مستخدمي سويفت الإمارات في برنامج "سويفت" لأمن العملاء - مجموعة العمل والاستشارات التابعة لمركز "سويفت" الرئيسي في 2022.

أعضاء اتحاد
مصارف الإمارات

المصارف الوطنية

المصارف الأجنبية

عضويّة خاصّة

اتحاد مصارف الإمارات
UAE BANKS FEDERATION